

## الفصل الثاني ( أسباب التأويل النحوي عند الطبرسي )

رأينا في الفصل الأول أن الطبرسي قد اكتفى في أغلب الأحيان بتقدير بعض الألفاظ في النصوص القرآنية ، أو القول بزيادتها ، أو حملها على التقديم والتأخير ، إلى غيرها من أساليب التأويل ، دون ذكر السبب الذي ألجأه إلى هذا التأويل أو ذاك، أما في هذا الفصل فقد ارتأيت أن أجمع فيه النصوص القرآنية التي ألزم الطبرسي فيها نفسه بذكر السبب أو الأسباب التي دعت به إلى تلك التأويلات ، وكانت هذه الأسباب على قسمين :  
القسم الأول : أسباب نحوية : والغاية منها عنده المحافظة على القواعد النحوية التي فرضت على النحويين حمل النصوص القرآنية عليها ، فنجد الطبرسي يذكر النص المشكل ثم يعقبه بذكر السبب المانع من حمله على الظاهر ، ومن ثم يعرض وجوها عدة هدفها التوفيق بين النص وتلك القواعد .

القسم الثاني : أسباب عقائدية : وهذا النوع من الأسباب يلتجئ إليه الطبرسي في تعليقه لتأويل عدد من النصوص القرآنية ؛ لأن ظاهرها يوهم بوقوع القبيح من الله تعالى ، أو ينسب إليه أفعالا أو صفات لا تليق إلا بمخلوقاته تنزه الله تعالى عن ذلك كله ، أو قد توهم هذه النصوص بوقوع المعصية من الأنبياء ( عليهم السلام )، وهذا الأمر لا تقبله أغلب الفرق الإسلامية ، مما اضطر الطبرسي إلى تأويل هذه النصوص ذاكرا للأسباب العقائدية المانعة من حملها على الظاهر ثم يتلو ذلك وجوها عدة في توجيه النص هدفها التوفيق بين ظاهر النص القرآني والعقيدة الإسلامية .

المبحث الأول: الأسباب النحوية

تعددت عند الطبرسي الأسباب النحوية المانعة من حمل النص على ظاهره ، ومن تلك الأسباب :

أولاً : وقوع الجملة الماضوية حالاً :

تعد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة ، إذ منع البصريون وقوع الماضي حالاً مجرداً من ( قد ) ؛ لعدم دلالاته على الحال ، فإن اقترنت به ( قد ) جاز ذلك لكونها تقربه من الحال<sup>(1)</sup>.

وبناء على ذلك ذهبوا إلى تقديرها في النصوص القرآنية التي لم ترد فيها ( قد ) ظاهرة .

أما الكوفيون فأجازوا وقوع الماضي حالاً ، سواء اقترن بـ( قد ) أو لم يقترن ، رافضين بذلك تقديرات البصريين ، وتأويلاتهم البعيدة<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من وقوع الجملة الماضوية حالاً في مواضع عدة من التنزيل<sup>(3)</sup>، اختار الطبرسي مذهب البصريين ذاهباً إلى تقدير ( قد ) في تلك النصوص .

ومن هذه النصوص قوله تعالى : ( إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْفَوَاقِلُ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا / النساء:90 ) .

فقوله ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) جملة ماضوية في موضع الحال للضمير المتصل في قوله تعالى : ( جَاءُوكُمْ ) ، لكنها لم تقترن بـ( قد ) ، فذهب الطبرسي إلى تقديرها ذاكراً السبب الذي ألجأه إلى ذلك ، إذ يقول : (( و ) حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) في موضع نصب

(□) ينظر : شرح المفصل : 66/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 235/2-236 ، الفوائد الضيائية : 393/1-394

(□) ينظر : سر صناعة الإعراب : 642/2 ، المفصل في علم العربية : 92 ، اللباب في علل البناء والإعراب :

293/1-294 ، الجنى الداني : 271

(□) ينظر : (البقرة-28 ، آل عمران-168 ، الأنعام-100 ، يوسف-27 ، النمل-14 )

على الحال ، و( قد ) مضمره معه ؛ لأن الفعل الماضي لا يكون حالا حتى يكون معه ( قد ) إما مضمره أو مظهره ، فإن ( قد ) تقرب الماضي من الحال ، فتقديره : أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم ، كما قالوا : جاء فلان ذهب عقله ، أي قد ذهب عقله . ((4).

يظهر لنا من خلال هذا النص أن الطبرسي لم يكتف بتقدير الحرف ( قد ) مع الجملة الماضية الواقعة حالا ، بل ذهب معللا سبب ذلك التقدير ، وهو تقريبها زمن الفعل الماضي ليصح أن يكون حالا ، وبهذا القول أضفى الطبرسي صفة الاتساق على النص القرآني والقاعدة النحوية .

وقد سبقه الفراء إلى تقدير ( قد ) (5)، ووافق الزجاج (6)، وجمهور البصريين (7)، واختاره الواحدي (8)، واستدل عليه الزمخشري بقراءة ( حصرة صدورهم ) (9)، ف( حصرة ) اسم في موضع الحال من المضمرة المرفوع في ( جاؤوكم ) (10).

واستحسنه : القرطبي (11)، والبيضاوي (12)، والنسفي (13)، وأبو السعود (14).

(□) مجمع البيان : 88/3

(ين) ينظر : معاني القرآن : 282/1

(□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 95/2

(□) ينظر : معاني الحروف : 98-99، مشكل إعراب القرآن : 205/1 ، الفصل في علم العربية : 92 ، شرح

الرضي على الكافية : 83/2 ، همع الهوامع : 495/2

(□) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 280/1

(□) وهي قراءة يعقوب : ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 28

(□□) ينظر : الكشاف : 547/1

(□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 309/5

(□□) ينظر : أنوار التنزيل : 233/2

(□□) ينظر : مدارك التنزيل : 239/1

(□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 214/2

أما الكوفيون<sup>(15)</sup> - غير الفراء - ، ووافقهم الأخفش<sup>(16)</sup>، فذهبوا إلى جواز وقوع الجملة الماضية حالاً دون ( قد ) ، وبهذا القول يحمل النص على ظاهره ، وهو الأظهر فيه .

واستحسنه أبو حيان مستدلاً على صحته بكثرة ما جاء في التنزيل ، وتأويل هذا الكثير ضعيف جداً ؛ لأن المقاييس تبنى على وجود الكثرة<sup>(17)</sup>.  
وتابعه المرادي<sup>(18)</sup>، والثعالبي ( ت 875 هـ )<sup>(19)</sup>،  
وبهذا القول يرد مذهب البصريين ومن تابعهم ؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير .

وذهب عدد من النحويين إلى أن جملة ( حصرت صدورهم ) ليست حالاً وإنما لها مواضع أخر في الآية الكريمة ، منها :  
1. أن تكون جملة دعائية ، كما يقال : ( لعن الله الكافرين ) ، وبهذا تكون جملة لا محل لها من الإعراب ، وهو اختيار المبرد<sup>(20)</sup>، وأجازه مكي بن أبي طالب<sup>(21)</sup>، واستحسنه ابن هشام<sup>(22)</sup>.

وأنكره أبو علي الفارسي ؛ لفساد المعنى ، كونه لا يدعى عليهم أن تحصر صدورهم عن قتال قومهم<sup>(23)</sup>، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن المراد بالدعاء عليهم أن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا قتال المسلمين فيكون تعجيزاً لهم ، ولا يقاتلوا قومهم فيكون تحقيراً لهم<sup>(24)</sup>.

(□□) ينظر : الإنصاف : 252/1 م (32) ، شرح الرضي على الكافية : 83/2

(□□) ينظر : معاني القرآن : 244/1

(□□) ينظر : ارتشاف الضرب : 364/2 ، همع الهوامع : 253/2

(□□) ينظر : الجنى الداني : 271

(□□) ينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن : 275/2

(□□) ينظر : المقتضب : 124/4

(□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 205/1

(□□) ينظر : مغني اللبيب : 537/2

(□□) ينظر : مغني اللبيب : 537/2

2. أجاز الزجاج<sup>(25)</sup> أن يكون قوله : ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) في موضع نصب صفة لموصوف محذوف ، فكأنه قيل : أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم ، فلما حذف الموصوف نابت الصفة عنه ، وتابعه فيه الرازي<sup>(26)</sup>.
- وعلى هذا التأويل يكون قوله ( قوما ) المحذوف حالا موطئة<sup>(27)</sup> .
3. ذهب قوم إلى أن قوله : ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) خبر بعد خبر ، فكأنه قال : ( أو جاؤوكم ) ثم أخبر بعد فقال : ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ )<sup>(28)</sup>، وعلى هذا الرأي يكون قوله ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) بدلا من ( جاؤوكم )<sup>(29)</sup>.
4. عرض النحاس قولاً في توجيه الآية يكون فيه قوله : ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) في موضع جر صفة لـ ( قوم )<sup>(30)</sup>، وبهذا يكون ما بينهما صفة أيضا ، وجملة ( جاؤوكم ) معترضة<sup>(31)</sup>.
- وأجازه مكي بن أبي طالب<sup>(32)</sup>، والعكبري<sup>(33)</sup>.
5. (( وقيل : ) حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) لفظه ماض والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ؛ لأن الحصر كان موجودا وقت مجيئهم ، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال . ))<sup>(34)</sup>.

(□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 310/5 ، مغني اللبيب : 537/2

(ين □□) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 290/1

(□□) ينظر : مفاتيح الغيب : 224/10

(□□) ينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن : 165

(□□) ينظر : مفاتيح الغيب : 224/10

(□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 95/2-96

(□□) ينظر : إعراب القرآن : 443/1

(□□) ينظر : التبيين في إعراب القرآن : 189/1

(□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 205/1

(□□) ينظر : التبيين في إعراب القرآن : 189/1

(□□) اللباب في علل البناء والإعراب : 294/1

ولا يخلو هذا القول من البعد ؛ لأنه بالإمكان أن يكون وقت نزول الآية الكريمة بعد أن حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ فوردت الآية الكريمة لتخبر الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، والمؤمنين بحال القوم لما جاؤوهم ، وبذلك يكون الفعل على أصل وضعه من الدلالة على الزمن الماضي .

6.نسب أبو حيان قولاً إلى الجرجاني يكون فيه تقدير الآية الكريمة : إن جاؤوكم حصرت صدورهم ، ثم حذف ( إن ) ، وبهذا القول تكون جملة ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) جملة جواب الشرط<sup>(35)</sup>.

ومن النصوص الأخر أيضاً التي قدر فيها الطبرسي ( قد ) مع الجملة الماضية الواقعة حالاً ، قوله تعالى : ( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ / البقرة:28 ) .

فقوله : ( وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ) جملة ماضوية في محل نصب على الحال من الضمير المرفوع في قوله : تَكْفُرُونَ ( ، إلا أنها لم تقترب بـ( قد ) ، وهذا مخالف لمذهب البصريين الذي اختاره الطبرسي ، فذهب إلى تقديرها في النص القرآني بقوله : (( ومعنى كُنْتُمْ ) : وقد كنتم ، والواو واو الحال ، وإضمار

( قد ) في الكلام جائز إذا كان في الكلام دليل عليه ، ومثله قوله تعالى : ( أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ / النساء: من الآية90) وهي جملة في موضع الحال ،.....، وإنما يجب إظهار ( قد ) في مثل هذا وتقديرها ؛ لأن الماضي لا يكون حالاً ، و ( قد ) إنما يكون لتقريب العهد ، ولتقريب الحال ، فبدخوله يصلح أن يكون الماضي حالاً . ))<sup>(36)</sup>.

فالطبرسي في هذا النص - كما في سابقه - لم يكتف بتقدير ( قد ) بل ذهب معللاً سبب ذلك التقدير ، وقد تابع في ذلك الفراء الذي لا يجوز وقوع الماضي حالاً إلا

(□) ينظر : البحر المحيط : 217/3

(□□) مجمع البيان : 70/1

و ( قد ) معه ظاهرة أو مضمرة<sup>(37)</sup>، ووافقه على ذلك الزجاج مجوزا حذف ( قد ) إن دل عليه الدليل<sup>(38)</sup>، وتابعه في ذلك جمهور البصريين<sup>(39)</sup>.

واستحسنه من المفسرين : الطوسي<sup>(40)</sup>، والقرطبي<sup>(41)</sup>، والنسفي<sup>(42)</sup>.

أما الكوفيون<sup>(43)</sup> - غير الفراء - ، ووافقهم الأخفش<sup>(44)</sup>، فقد حملوا النص على ظاهره ، كونهم يجوزون وقوع الماضي حالا سواء اقترن بـ( قد ) أو لم يقترن ، وتابعهم من المفسرين أبو حيان<sup>(45)</sup>.

والذي أراه من بين ما تقدم من آراء أن مذهب الكوفيين هو الأرجح لسببين : أحدهما : أن النحويين والمفسرين اتفقوا على أن عدم التقدير أولى من التقدير ، وبهذا يكون مذهب الكوفيين أولى من مذهب البصريين ومن تابعهم ؛ لأنهم حملوا النصوص القرآنية على ظاهرها ، ولم يجتلبوا لها ألفاظا لا تقتضيها إلا الصناعة النحوية .

والآخر : كثرة النصوص القرآنية التي وردت فيها الجملة الماضية حالا دون الاقتران بـ( قد )<sup>(46)</sup>، يكفي وحده دليلا على صحة مذهب الكوفيين ، ولو أخذنا بمذهب

(□□) ينظر : معاني القرآن : 24/1

(□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 74/1

(□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 156/1 ، التبيان في إعراب القرآن : 27/1

(□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 122/1

(□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 249/1

(□□) ينظر : مدارك التنزيل : 35/1

(□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 83/2

(□□) ينظر : معاني القرآن : 54/1

(□□) ينظر : البحر المحيط : 130/1

(□□) ينظر : ص من الرسالة

البصريين - كما قال أبو حيان - ، وتأولنا هذه الكثرة من النصوص لكان هذا خلافا لما قرره النحويون ، لأن المقاييس تبنى على وجود الكثرة<sup>(47)</sup>.  
 وبناء على هذا اقترح أحد الباحثين المحدثين تغيير القاعدة البصرية من عدم جواز مجيء الجملة الماضية حالا إلا مع ( قد ) ظاهرة أو مضمرة ، إلى جواز مجيئها حالا سواء سبقت بـ( قد ) وهو الكثير ، أو لم تسبق وهو القليل<sup>(48)</sup>.

ثانيا : من أحكام الأدوات ذات الصدارة في الكلام

من المعلوم أن في النحو العربي قسما من الأدوات له الصدارة في الكلام ، ومن هذه الأدوات الحروف المشبهة بالفعل ، وأدوات الاستفهام ، و( لا ) العاملة عمل ( إن ) ، ولام القسم ، ولام الابتداء ، وغيرها من الأدوات<sup>(49)</sup>.  
 وقد اقتص هذا القسم بأحكام عدة ذكر الطبرسي بعضها متأولا النصوص القرآنية التي وردت مخالفة لتلك الأحكام ، ومن هذه الأحكام :  
 أ. لا يعمل ما بعدها فيما قبلها :

قرر النحويون أن من أحكام الأدوات التي لها الصدارة في الكلام أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها<sup>(50)</sup>، وقد ورد العديد من النصوص القرآنية يظهر فيها عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فاستعان الطبرسي بالتأويل للتوفيق بين هذه النصوص وقواعد النحويين .

ومن تلك النصوص التي تأولها قوله تعالى ( : وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا / مريم:66 ) .

(□□) ينظر : ارتشاف الضرب : 364/2

(□□) ينظر : نظرية النحو القرآني : 123

(□□) ينظر : الأصول في النحو : 243/2-245 ، مغني اللبيب : 228-229

(□□) ينظر : مغني اللبيب : 134/1 ، شرح ابن عقيل : 136/2



فظاهر الآية يقتضي أن يكون قوله : ( لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ) عاملا في الظرف ( إذا ) ، وهذا لا يجوزه النحويون ؛ لاقتران الجواب بلام الابتداء ، وهذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها صدر الكلام<sup>(51)</sup>، فتأول الطبرسي النص بقوله : (( العامل في قوله : ( أَدَا مَا مِتُّ ) مضمّر دل عليه قوله : ( لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ) ، والتقدير : أنذا ما مت بعثت ، ولا يجوز أن يعمل فيه ( أُخْرَجُ ) ؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبله ، كما أن ما بعد ( أن ) كذلك ، وما بعد الاستفهام ، وحرف النفي . ))<sup>(52)</sup>.

فلم يكتف الطبرسي بتقدير الفعل في النص القرآني ، بل ذهب معللا سبب ذلك التقدير ، وهو كون اللام من أدوات الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو بهذا التقدير تجنب الاصطدام بقواعد النحويين .

واختار هذا القول : الزمخشري<sup>(53)</sup>، والعكبري<sup>(54)</sup>، والبيضاوي<sup>(55)</sup>، والشوكاني<sup>(56)</sup>.  
وذهب ابن الحاجب إلى أن الشرط هو العامل في الظرف ( إذا ) مستدلا عليه بأن الجواب ( لَسَوْفَ أُخْرَجُ ) لو كان عاملا في الظرف لكان المعنى : لسوف أخرج وقت الموت ، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت واحد<sup>(57)</sup>.

وأنكر الرضي قوله مستدلا عليه بأن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية الكريمة لقيام القرينة ، فكان التقدير : أنذا ما مت وصرت رميما أبعث ، أي : مع اجتماع الأمرين<sup>(58)</sup>، وبهذا القول يستقيم المعنى ويكون الجواب عاملا في الظرف ، ويؤيده قوله

(□) (ين) ينظر : اللامات - الزجاجي : 157 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 218/1 ، شرح جمل الزجاجي : 482/1

(□) (ين) مجمع البيان : 522/6

(□) (ين) ينظر : الكشاف : 31/3

(□) (ين) ينظر : التبيين في إعراب القرآن : 115/2

(ين) ينظر : أنوار التنزيل : 26/4

(□) (ين) ينظر : فتح القدير : 343/3

(□) (ين) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 276/3

(□) (ين) ينظر : المصدر نفسه : 276/3



أما امتناع عمل قوله ( يرون ) في الظرف فذلك لكونه مضافا إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف<sup>(64)</sup>، فحمل الطبرسي النص على المعنى جاعلا الظرف معمولا لفعل مضمر دل عليه قوله ( لا بشرى ) وهو ( يحزنون ) .  
والقول بدلالة ( بشرى ) على الفعل العامل في الظرف مذهب الزجاج ، لكن الفعل عنده ( يمنعون ) ، فكأن المعنى : يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة<sup>(65)</sup>، وتابعه في هذا القول النحاس<sup>(66)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(67)</sup>، واختاره من المفسرين : الزمخشري<sup>(68)</sup>، وابن الجوزي<sup>(69)</sup>.

وأنكره أبو السعود من جانب المعنى ؛ لأن هذا التقدير يؤدي إلى تهوين الخطب في مقام التهويل ، لأن (( منع البشرى وفقدانها مشعران بأن هناك بشرى يمنعونها أو يفقدونها ، وأين هذا من نفيها بالكلية ))<sup>(70)</sup>، لذلك اختار أن يكون ( لا يبشر ) هو العامل في الظرف<sup>(71)</sup>.

ونقل عن الزجاج أن ( يوم ) منصوب على المفعولية بفعل مضمر تقديره ( انكر ) ، فيكون التقدير : انكر يوم يرون الملائكة<sup>(72)</sup>، وأجازه النحاس<sup>(73)</sup>، واختاره من المفسرين : النسفي<sup>(74)</sup>، وأبو حيان<sup>(75)</sup>، والشوكاني<sup>(76)</sup>.

(□□) ينظر : مغني اللبيب : 115/1

(ين□) ينظر : زاد المسير : 82/6

(□□) ينظر : إعراب القرآن : 634/2

(□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 521/2

(□□) ينظر : الكشف : 273/3

(□□) ينظر : زاد المسير : 82/6

(□□) إرشاد العقل السليم : 211/6

(□□) ينظر : المصدر نفسه : 211/6

(□□) ينظر : زاد المسير : 82/6

(□□) ينظر : إعراب القرآن : 463/2

(□□) ينظر : مدارك التنزيل : 165/3

(ين□) ينظر : البحر المحيط : 492/6

ومن النصوص الأخر عند الطبرسي قوله تعالى : ( وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا  
وَأَبَاؤُنَا أَنَا لَمُخْرَجُونَ / النمل:67 ) .

فظاهر الآية يقتضي تعلق الظرف ( إذا ) بقوله ( لمخرجون ) ، وهذا لا يجوزه  
النحويون لأسباب عدة ، اكتفى الطبرسي بذكر أحدها يقوله : (( العامل في  
( إذا ) معنى ( مخرجون ) ؛ لأن ما بعد ( أن ) لا يعمل فيما قبل ( أن ) ، والتقدير : أتذا  
كنا ترابا أخرجنا . ))<sup>(77)</sup>.

فحمل الطبرسي النص على المعنى لدلالة ( مخرجون ) على الفعل العامل في  
الظرف ( إذا ) ، مشيراً إلى امتناع عمل ( مخرجون ) بالظرف ؛ لكونه مسبوقة بالأداة ( أن )  
التي لها صدر الكلام ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .  
على أن هناك أسباباً أخر منعت من عمل ( مخرجون ) في الظرف ( إذا ) ، وهي  
الأدوات التي سبقت قوله ( مخرجون ) ، أي : همزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، فضلاً عن  
الأداة ( أن ) التي نكرها الطبرسي ، وواحدة من هذه الأدوات تكفي لامتناع عمل ( مخرجون )  
في الظرف ( إذا ) ؛ لأن لها حق الصدارة في الكلام .  
وقد استحسّن الزمخشري<sup>(78)</sup> ، والبيضاوي<sup>(79)</sup> ، وأبو حيان<sup>(80)</sup> ، تقدير فعل في النص  
القرآني ، واختار أبو السعود أن يكون التقدير : أنخرج أو نبعث إذا كنا تراباً<sup>(81)</sup> ، وتابعه  
في هذا القول الشوكاني<sup>(82)</sup> .

ب. لا يعمل في الاستفهام ما قبله

(□□) ينظر : فتح القدير : 66/4

(□□) مجمع البيان : 231/7

(□□) ينظر : الكشف : 370/3

(□□) ينظر : أنوار التنزيل : 276/4

(□□) ينظر : البحر المحيط : 94/7

(□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 297/6

(□□) ينظر : فتح القدير : 149/4

قرر النحويون أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأن حقه صدر الكلام ،  
 (( وحقيقة القول في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله  
 لدخل بعض المعاني في بعض . ))<sup>(83)</sup> ، وبهذا لا يؤثر في إعراب الاستفهام ما قبله ، فلا  
 يقع فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا تدخل عليه ( أن ) ولا أخواتها ، ولا غير ذلك مما يؤثر في  
 حالتها الإعرابية<sup>(84)</sup>.

وكان الطبرسي من بين المفسرين الذين تابعوا النحويين في المحافظة على هذه  
 القاعدة ، إذ تأول عددا من نصوص القرآن لكي لا يكون ما قبل الاستفهام عاملا فيه ،  
 ويمكن أن نلاحظ ذلك عند تأويله قوله تعالى : ( أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ  
 الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ / السجدة: 26 .  
 فظاهر النص يقتضي أن يكون اسم الاستفهام ( كم ) فاعلا للفعل ( يهد ) ، وهذا  
 الأمر لا يجوز النحويون ؛ لأن ( كم ) أبدا تلزم الصدر ، أما الاستفهامية فأمرها بين ، لأن  
 الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملا على ( رب ) ؛ لأن ( رب  
 ) يلزم الصدر<sup>(85)</sup>.

ولكي يتجنب الطبرسي الاصطدام بقواعد النحويين تأول النص القرآني بقوله: ((  
 فاعل ( يهد ) مضمرة يدل عليه ( كم أهلكنا ) ، وتقديره : أو لم يهد لهم إهلاكنا من أهلكنا  
 من القرون الخالية ، ولا يجوز أن يكون فاعله ( كم أهلكنا ) ؛ لأن ما قبل ( كم ) لا يجوز  
 أن يعمل فيه إلا حروف الإضافة ؛ لأن ( كم ) على تقدير الاستفهام الذي له صدر الكلام  
 ، فهو في محل نصب ؛ لأنه مفعول ( أهلك ) . ))<sup>(86)</sup>.

(□□) إعراب القرآن - النحاس : 506/2

(□□) ينظر : الخصائص : 199/1 ، شرح جمل الزجاجي : 425/2-426

(ين□) ينظر : أسرار العربية : 196 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 314/1 ، شرح جمل الزجاجي : 50/2

(□□) مجمع البيان : 333/8-334

فلجأ الطبرسي إلى تقدير الفاعل في النص مستدلاً عليه بقوله تعالى : ( كم أهلكنا ) ، وتابعه في هذا البيضاوي<sup>(87)</sup>.

ولم يكن ما ذهب إليه الطبرسي القول الوحيد في النص القرآني بل ذهب النحويون والمفسرون مذاهب أخر ، منها :

1. أن تحمل الآية على ظاهرها ، ويكون اسم الاستفهام فاعلاً للفعل ( يهد ) ، وهذا المذهب ينقض قول النحويين : إن ( كم ) لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها ، وهو اختيار الفراء<sup>(88)</sup>، ونقله ابن عصفور عن الأخفش الذي استدل عليه بأن ( كم ) لا تلزم صدر الكلام ؛ لكونها بمعنى ( كثير ) ، (( وهو لا يلزم الصدر لأنك إذا قلت : كم غلام ملكت ؟! فمعناه : كثير من الغلمان ملكت ، و ( كثير ) لا يلزم الصدر ، فكذلك ما في معناه . ))<sup>(89)</sup>.

2. أن يكون قوله ( كم أهلكنا ) جملة في موضع رفع فاعلاً للفعل ( يهد ) ، وبهذا يحمل النص على ظاهره دون حاجة إلى التأويل ، وهو ما أجازته الفراء<sup>(90)</sup>، واستحسنه الزمخشري مشيراً إلى أن ( كم ) لا تقع فاعلة ، فلا يقال : جاءني كم رجل ، وإنما الفاعل ما دل عليه ( كم أهلكنا ) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون ، أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه<sup>(91)</sup>.

وأنكره ابن هشام ؛ لأنه لا يجوز وقوع الفاعل جملة ، و ( كم ) في الآية الكريمة مفعول لقوله ( أهلكنا ) ، والجملة مفعول لـ ( يهد )<sup>(92)</sup>.

(□□) ينظر : أنوار التنزيل : 76/4

(□□) ينظر : معاني القرآن : 333/2

(□□) شرح جمل الزجاجي : 50/2 ، وينظر : مغني اللبيب : 589/2

(□□) ينظر : معاني القرآن : 333/2

(□□) ينظر : الكشاف : 516/3

(□□) ينظر : مغني اللبيب : 589/2

3. نسب إلى المبرد قول ، يكون الفاعل فيه : المصدر الذي دل عليه الفعل ( يهد ) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الهدى كم أهلكنا<sup>(93)</sup>.

4. نقل القول النحاس<sup>(94)</sup> ، ومكي بن أبي طالب<sup>(95)</sup> قولاً عن قوم يكون الفاعل فيه لفظ الجلالة ( الله ) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الله كم أهلكنا ، واستحسنه : أبو حيان<sup>(96)</sup> ، وأبو السعود<sup>(97)</sup>.

5. وذهب غيرهم إلى أن الفاعل هو ( الرسول ) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الرسول كم أهلكنا<sup>(98)</sup>.

وأرى أن أفضل الأقوال في توجيه النص القرآني ما أجازته الفراء واختاره الزمخشري ، وهو كون قوله : ( كم أهلكنا ) جملة في موضع رفع فاعلاً للفعل ( يهد ) ، ولا حجة لابن هشام في اعتراضه ؛ لأن من النحويين من أجاز وقوع الجملة في مقام الفاعل ، لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كما في النص القرآني<sup>(99)</sup>.

ومن النصوص الأخر عند الطبرسي قوله تعالى : ( إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ / الشعراء: 227 ) .

فظاهر اللفظ يقتضي أن يكون قوله ( سيعلم ) عاملاً في الاستفهام ( أي ) ، وهذا مخالف لقواعد النحويين ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله<sup>(100)</sup> ، فتأول

(□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 616/2 ، مشكل إعراب القرآن : 570/2 ، الجامع لأحكام القرآن :

110/14

(□□) ينظر : إعراب القرآن : 616/2

(ين □) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 570/2

(□□) ينظر : البحر المحيط : 205/7

(□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 87/7

(□□) ينظر : أنوار التنزيل : 76/4

(□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 190/1

(□□□) ينظر : شرح شذور الذهب : 162 ، شرح التصريح : 372/1-373

الطبرسي النص بقوله : (( انتصب قوله ( أي منقلب ) لأنه صفة مصدر محذوف ، وتقديره : وسيعلم الذين ظلموا انقلبا أي انقلب ينقلبون ، ولا يجوز أن يكون معمول ( سيعلم ) ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإنما يعمل فيه ما بعده ، والعلّة في ذلك الاستخبار قبل الخبر ، ورتبة الاستخبار التقديم ، فلا يجوز أن يعمل فيه الخبر ؛ لأن الخبر بعده ، وذلك أنه موضوع على أنه جواب مستخبر ))<sup>(101)</sup>.

فلم يكتف الطبرسي بذكر الفعل العامل في الاستفهام ، بل ذهب معللا ذلك الاختيار ، وهو أن حق الاستفهام الصدارة في الكلام ؛ لأن رتبة الاستخبار قبل رتبة الخبر ، وأضاف مكي بن أبي طالب إلى ذلك : أن الخبر لا يعمل في الاستفهام ؛ لأنهما مختلفان<sup>(102)</sup>. وسبق الطبرسي إلى هذا القول النحاس<sup>(103)</sup>، وتابعه القرطبي<sup>(104)</sup>.

أما أظهر الأقوال في توجيه النص ، فهو ما أجازه أبو حيان ، وهو أن يكون قوله : ( سيعلم ) عاملا في ( أي منقلب ) ؛ لأن ( أي ) في الآية الكريمة خرجت من الاستفهام إلى الوصف ، فتجردت عن أحكامه ، على أنه لم ينكر قول النحويين من عمل ( ينقلبون ) في الاستفهام<sup>(105)</sup>.

ومن المواضع الأخر عند الطبرسي أيضا قوله تعالى : ( وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ / إبراهيم:45 ) .

فقد أشكل على الطبرسي فاعل الفعل ( تبين ) ؛ لأن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون ( كيف ) هو الفاعل ، وهذا الأمر ممتنع عند النحويين ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فتأول الطبرسي النص بقوله : (( وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) ، ولا يكون الفاعل

(□□□) مجمع البيان : 207/7

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 530/2

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 506/2

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 154/13

(□□) ينظر : البحر المحيط : 50-49/7



( كيف ) ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولأن ( كيف ) لا يخبر عنه وإنما يخبر به ، و ( كيف ) هنا منصوب بقوله ( فعلنا ) . ((106)

فاختار الطبرسي أن يكون العامل في الاستفهام ما بعده ، حفاظاً على قواعد النحويين ، وتابعه في هذا القول العكبري<sup>(107)</sup> ، وأبو حيان<sup>(108)</sup> .

وذهب الرضي إلى قول حسن في توجيه النص القرآني تكون فيه جملة ( كيف فعلنا ) فاعلاً للفعل ( تيين ) ؛ لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته<sup>(109)</sup>

ثالثاً : الاشتغال

وهو : (( أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في ضميره ))<sup>(110)</sup> .

وقد اختلف النحويون الكوفيون والبصريون في هذا الباب من أبواب النحو ، فذهب إمام البصريين سيبويه إلى إضمار فعل في مثل قولنا : زيدا ضربته ، إذ يقول : (( وإنما نصبته على إضمار فعل ، هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمرة . ))<sup>(111)</sup>

(□□□) مجمع البيان : 320/6

(□□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 70/2

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 436/5

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 190/1

(□□□) شرح جمل الزجاجي : 361/1 ، وينظر : المقرب : 94 ، شرح ابن الناظم : 96 ، شرح الرضي على

الكافية : 398/1 ، همع الهوامع : 102/3

(□□□) الكتاب : 81/1

وتابع جمهور البصريين<sup>(112)</sup> سيبويه في هذا القول ، واحتجوا لمذهبهم بأن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى ، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، لأمر عدة ، منها :

1. أن الفعل قد اشتغل عن الاسم بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه ، وجعل هذا الظاهر تفسيرا له<sup>(113)</sup>.
2. أن في الفعل الذي ظهر دلالة على المضمرة الناصب ، واستغني بالظاهر عنه<sup>(114)</sup>، ولا يجوز إظهاره ؛ لأنه عوض عنه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه<sup>(115)</sup>.
3. لو لم نقدر فعلا لتعدى الفعل ( مر ) بنفسه في نحو قولهم : زيدا مررت به ، وتعدى الفعل الواحد إلى الضمير والظاهر لا يجوز<sup>(116)</sup>.

وأنكر ابن مضاء مذهب البصريين لتمسكهم بنظرية العامل لاسيما في باب الاشتغال ، إذ يقول : (( ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : أزيدا مررت بغلامه ؟ وقد يقول القائل منا : ولا يتحصل له ما يضم ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب . ))<sup>(117)</sup>.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول نفسه ، وهم في ذلك على رأيين :

أحدهما : مذهب الكسائي ، إذ يرى : أن الاسم المشغول عنه مفعول به للفعل التالي ، والضمير المتصل بالفعل ملغى<sup>(118)</sup>.

(□□□) ينظر : الإنصاف : 82/1 م ( 12 )

(□□□) ينظر : شرح المفصل : 30/2 ، اللحة البدرية : 384/1

(□□□) ينظر : الإنصاف : 82/1 م ( 12 )

(□□□) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 409/2 ، اللحة البدرية : 385/1

(□□□) ينظر : اللحة البدرية : 385-384/1

(□□□) ينظر : الرد على النحاة : 89

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 398/1

والآخر : مذهب الفراء وجمهور الكوفيين : وهو أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول عنه ، فالفعل على رأيهم عامل في الاسم وضميره في آن واحد<sup>(119)</sup> ، وإنما جاز عند الكوفيين أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في الفعل وفي ضميره معا في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه<sup>(120)</sup>.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عدة تدخل في باب الاشتغال ، تأولها نحوي البصرة وتابعهم في ذلك الطبرسي والعديد من المفسرين ، ومن هذه النصوص قوله تعالى : ( ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاَهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ / الحديد: 27 ) . فلا يجوز أن يكون قوله ( ابْتَدَعُوهَا ) عاملا في ( وَرَهْبَانِيَّةً ) ؛ لكونه متعديا إلى مفعول واحد وقد استوفاه ، وبعد أن ذكر الطبرسي المانع من حمل النص القرآني على ظاهره تأوله ليستقيم والقاعدة النحوية ، إذ يقول : (( وَرَهْبَانِيَّةً ) منصوب بفعل مضمر يفسره ( ابْتَدَعُوهَا ) ، والتقدير : ابتدعوا رهبانية ابتدعوها ))<sup>(121)</sup>.

وسبقه إلى هذا القول أبو إسحاق الزجاج ، إذ يرى أن انتصاب ( وَرَهْبَانِيَّةً ) في الاختيار وسعة الكلام بفعل مضمر ليطابق الفعل الذي تصدر به الكلام<sup>(122)</sup> ، وتابعه في ذلك جمهور البصريين<sup>(123)</sup>.

واختاره أغلب المفسرين ، أمثال : البغوي<sup>(124)</sup> ، والزمخشري<sup>(125)</sup> ، وابن الجوزي<sup>(126)</sup> ، وأجازه : القرطبي<sup>(127)</sup> ، والبيضاوي<sup>(128)</sup> ، والنسفي<sup>(129)</sup>.

(□□□) ينظر : معاني القرآن : 95/2 ، شرح جمل الزجاجي : 409/2 ، الإنصاف : 82/1 م ( 12 ) ، شرح

المفصل : 30/2 ، اللوحة البدرية : 384/2

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 399/1

(□□□) مجمع البيان : 242/9

(□□□) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 378/1

(□□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 368/3 ، مغني اللبيب : 577/2

واستحسنه الشوكاني<sup>(130)</sup>، والآلوسي<sup>(131)</sup>.

وأنكره عدد من النحويين ؛ لأن من شروط الاسم المشغول عنه أن يكون صالحا للابتداء به ، بأن لا يكون نكرة غير مختصة ، و( وَرَهْبَانِيَّةٌ ) نكرة لا مسوغ لها من مسوغات الابتداء ، فلا يصح أن تكون الآية الكريمة من باب الاشتغال ، وإنما يكون قوله ( وَرَهْبَانِيَّةٌ ) معطوفا على ما قبله ، فيكون داخلا في ( الجعل ) ، أما جملة ( ابتدعوها ) فهي صفة لـ( وَرَهْبَانِيَّةٌ )<sup>(132)</sup>، ويكون المعنى على قولهم : أن الله تعالى أعطاهم إياها فغيروا وابتدعوا فيها .

ورد الآلوسي اعتراضهم بأننا لو سلمنا بهذا الشرط ف( وَرَهْبَانِيَّةٌ ) موصوف معنى بما يؤخذ من تنوين التعظيم ، كما قيل في قولهم : ( شر أهر ذا ناب )<sup>(133)</sup>. وحمل ابن هشام ( وَرَهْبَانِيَّةٌ ) على العطف على ما قبلها ، ولكن بتقدير مضاف ، فكأن المعنى : وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة وحب رهبانية مبتدعة لهم<sup>(134)</sup>، وتابعه فيه الآلوسي<sup>(135)</sup>.

(□□□) ينظر : معالم التنزيل : 300/4

(□□□) ينظر : الكشاف : 384/4

(□□□) ينظر : زاد المسير : 176/8

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 263/17

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 305/5

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 221/4

(□□□) ينظر : فتح القدير : 178/5

(□□□) ينظر : روح المعاني : 190/27

(□□□) ينظر : شرح ابن عقيل : 516/1 ، البحر المحيط : 228/8 ، مغني اللبيب : 577/2

(□□□) ينظر : روح المعاني : 190/27

(□□□) ينظر : مغني اللبيب : 577/2

(□□□) ينظر : روح المعاني : 190/27

وأرى أن مذهب الكوفيين أرجح في توجيه النص القرآني ؛ لأن معناه يقتضي وقوع الفعل ( ابتدعوها ) على قوله ( رهبانية ) ، وإنما قدمت ( الرهبانية ) لحظوتها بشيء من الاهتمام .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي قوله تعالى : ( يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ / البقرة:40 ) .  
فنحويو البصرة لا يجوزون أن يكون الضمير المنفصل في النص القرآني معمولاً للفعل ( فارهبون ) ؛ لكونه متعدياً إلى مفعول واحد وقد استوفاه ، وهو الياء المحذوفة التي دلت عليها كسرة النون ، فتأول الطبرسي النص ليتفق معهم ، إذ يقول : (( و ( إياي ) ضمير منصوب ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بقوله ( فارهبون ) ؛ لأنه مشغول ، كما لا يجوز أن يقال : إن ( زيذا ) في قولك : زيذا فاضربه ، منصوب باضربه ، لكنه يكون منصوباً بفعل يدل عليه ما هو مذكور في اللفظ ، وتقديره : وإياي ارهبوا فارهبون ، ولا يظهر ذلك ؛ لأنه استغني عنه بما يفسره وإن صح تقديره . ((136).

وسبق الطبرسي إلى هذا التقدير الزجاج<sup>(137)</sup>، واختاره أيضاً النحاس ، ذاهباً إلى أن إضمار الفعل في الأمر والنهي والنفي والاستفهام هو الاختيار<sup>(138)</sup>، واستحسنه جمهور البصريين<sup>(139)</sup>.  
واختاره من المفسرين : الطوسي<sup>(140)</sup>، والقرطبي<sup>(141)</sup>، واستحسنه : النسفي<sup>(142)</sup>، وأبو حيان<sup>(143)</sup>.

(□□□) مجمع البيان : 93/1

(□□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 90/1

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 167/1

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 90/1 ، التبيان في إعراب القرآن : 33/1

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 180/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 333/1

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 40/1

واختار الكوفيون حمل النص على ظاهره دون اجتلاب ألفاظ لا تقتضيها إلا الصناعة النحوية ، فالضمير المنفصل هو المفعول ، واتصل الفعل بضمير آخر ليكسبه شيئاً من التخصيص وزيادة في البيان<sup>(144)</sup>.

رابعاً: أدوات تقتضي الفعل

قرر النحويون أن (( في العربية أدوات لا يليها إلا جمل فعلية ؛ لأنها لا تستعمل إلا في سياق فعلي ينبني على أساس من التجدد والحدوث ، وفيها أدوات لا يليها إلا جمل اسمية ، ولا تستعمل إلا في سياق ينبني على أساس من الدوام والثبوت ، فالشرط سياق فعلي ، والتحضيض كذلك ، وكذلك الاستفهام في أغلب استعمالاته ، ولهذا لا يلي أدوات الشرط والتحضيض إلا جمل فعلية ، وكذلك يلي أدوات الاستفهام في أكثر استعمالاتها جمل فعلية . ))<sup>(145)</sup>.

وقد خصص هذا المطلب بأدوات الشرط ، وهي تقتضي الفعل ؛ لأننا نعلق وجود غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها ، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل<sup>(146)</sup>، لكن عدداً من نصوص القرآن ، وفصيح كلام العرب خالف ظاهرها قاعدة النحويين ، إذ ورد الاسم بعد أدوات الشرط ، مما اضطرهم إلى تأويلها ، وتابعهم في ذلك الطبرسي ، وغيره من المفسرين .  
 ومن هذه النصوص التي تأولها قوله تعالى : ( قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْأُنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَنُورًا / الإسراء: 100 ) .

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 175/1

(□□□) ينظر : إحياء النحو : 153-154 ، في النحو العربي نقد وتوجيه : 172

(□□□) ينظر : إحياء النحو العربي نقد وتوجيه : 169

(□□□) ينظر : الكتاب : 269/1 ، شرح المفصل : 9/9 ، شرح الرضي على الكافية : 175/1 ، ارتشاف الضرب

: 181/3

فحق ( لو ) أن يتلوها فعل ، لكن ما ورد في النص القرآني مخالف لذلك ، فتأوله الطبرسي ، إذ يقول : (( وقوله : ) لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ) ، ( أنتم ) : مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الذي هو قوله : ( تملكون ) ؛ لأن ( لو ) يقع بها الشيء لوقوع غيره فلا يليها إلا الفعل ، وإذا وليها اسم عمل فيه فعل مضمر ، قال :

لو غيركم علق الزبير بحبله      أدى الجوار إلى بني العوام  
(147) //

وبهذا القول اتفق الطبرسي مع جمهور البصريين على إضمار فعل بعد ( لو ) ؛ لأنها تشبه حروف المجازاة فلا يليها إلا الفعل<sup>(148)</sup>.

إلا أن عددا من البصريين حمل النصوص التي ورد فيها الاسم بعد الأداة ( لو ) على الضرورة<sup>(149)</sup>، وتابعه في ذلك ابن عصفور ذاكرا شواهد شعرية ونثرية عديدة ، حاملا إياها على الضرورة<sup>(150)</sup>.

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل هو وارد في فصيح كلام العرب ، ويدل عليه وروده في القرآن الكريم .  
وأجاز الرضي ورود الاسم بعد الأداة ( لو ) بشرط : مجيء فعل بعد الاسم التالي للأداة ( لو )<sup>(151)</sup>.

ولم يكن الطبرسي المفسر الوحيد الذي اختار مذهب البصريين ، بل ذهب إليه أيضا : الطوسي<sup>(152)</sup>، وابن عطية<sup>(153)</sup>، والرازي<sup>(154)</sup>، والشوكاني<sup>(155)</sup>.

(□□□) مجمع البيان : 442/6

(□□□) ينظر : الكتاب : 121/3 ، إعراب القرآن - النحاس : 261/2 ، مشكل إعراب القرآن : 435/1

(□□□) ينظر : ارتشاف الضرب : 572/2

(□ين□) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 440/2

(□ين□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 97/4 ، ارتشاف الضرب : 572/2 ، همع الهوامع : 472/2

(□ين□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 6 / 525

(□ين□) ينظر : البحر المحيط : 84/6





وأما في النثر فقولهم : ( لو ذات سوار لطمتني )<sup>(165)</sup> ، وقول عمر بن الخطاب : ( لو غيرك قالها يا أبا عبيدة )<sup>(166)</sup> ، فضلا عن الآية الكريمة : ( قُلْ لَوْ أَنُّنَّم تَمَلِكُونَنَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَثُورًا / الإسراء: 100 ) ، التي تكفي وحدها شاهدا على جواز مجيء الاسم بعد الأداة ( لو ) .

ومن المواضع الأخر عند الطبرسي قوله تعالى : ( إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ / التكوير: 1 )

ف ( إذا ) بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا ، وهو مذهب سيبويه<sup>(167)</sup> وجمهور البصريين<sup>(168)</sup> ، وتابعهم في ذلك الطبرسي متأولا النص بقوله : (( ارتفعت ( الشمس ) بفعل مضمر تقديره : إذا كورت الشمس كورت ، ولا يجوز إظهاره لأن ما بعده يفسره ، وإنما احتيج إلى إضمار فعل ؛ لأن في ( إذا ) معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل . ))<sup>(169)</sup>.

فلم يكتف الطبرسي بتقدير الفعل في النص القرآني ، بل ذهب معللا ذلك التقدير ، وهو اقتضاء الأداة ( إذا ) الفعل دون الاسم ، وقد سبقه إلى هذا الزجاج<sup>(170)</sup> ، والنحاس<sup>(171)</sup> ، وتابعهما مكي بن أبي طالب الذي علل إضماره الفعل ؛ بأن ( إذا ) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى ، فالفعل مضمر بعدها وهو الرفع للاسم وهو كثير في القرآن<sup>(172)</sup>.

(□□) مجمع الأمثال : 174/2 ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : 381

(□□□) ينظر : الجنى الداني : 290 ، همع الهوامع : 472/2

(□□□) ينظر : الكتاب : 119/3

(□□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 632/3 ، مشكل إعراب القرآن : 107/1 ، فتح القدير : 388/5

(□□□) مجمع البيان : 443/10

(□□□) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 37/1

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 632/3

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 107/1

واختاره من المفسرين : الزمخشري<sup>(173)</sup>، والبيضاوي الذي يرى أن ارتفاع ( الشمس ) بفعل يفسره ما بعدها أولى ؛ لأن ( إذا ) الشرطية تطلب الفعل<sup>(174)</sup>. واختاره أيضا : النسفي<sup>(175)</sup>، وأبو السعود<sup>(176)</sup>، والشوكاني<sup>(177)</sup>.  
 أما الكوفيون فكان لهم توجيهان في النص القرآني :  
 أحدهما : أن ( الشمس ) نائب فاعل للفعل المذكور على التقديم والتأخير<sup>(178)</sup>،  
 واستدلوا على جوازه بقول الزبائ<sup>(179)</sup> :

أجندلا يحملن أم حديدا

ما للجمال مشيها وئيدا

فيمن رفع ( مشيها ) كونها فاعلا لـ ( وئيدا ) .

واستحسنه جماعة من الأصوليين ، وردوا قول جمهور البصريين في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها ؛ لأن الجملة الاسمية عندهم تمتاز عن الفعلية بشيئين<sup>(180)</sup> :  
 1. أنها ذات ركنين ، كل منهما عمدة في الركنية هما : الموضوع والمحمول ، والفعلية ذات ركن واحد هو ( الحدث ) ، أما الآخر فهو متعلق بالحدث .  
 2. أن الجملة الاسمية تتضمن حكما باتحاد الموضوع والمحمول - المبتدأ والخبر - في الخارج واتصافه به ، فجملة : زيد أخوك ، تحكي عن واقع خارجي واحد يصدق عليه الطرفان ، فزيد هو أخوك ، وأخوك هو زيد .

(□□□) ينظر : الكشاف : 564/4-565

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 456/5

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 319/4

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 114/9

(□□□) ينظر : فتح القدير : 338/5

(□□□) ينظر : الإنصاف : 615/2 م ( 85 ) ، معني اللبيب : 582-581/2

(□□□) ينظر : معني اللبيب : 582-581/2

(□□□) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : 250-249

أما الجملة الفعلية فليس فيها هذا الحكم باتحاد الفاعل مع الفعل خارجا ، وإنما تحكي عن وقوع حدث منسوب إلى محدث .

واختاره من الباحثين المحدثين الدكتور مهدي المخزومي ، إذ يرى أن تقدم الاسم على الفعل لا يخرج الجملة عن فعليتها ، (( فإذا دخلت أدوات الشرط وجدت مجالها الفعلي قائما لم يحل دونه تقدم الفاعل ، فكان الكلام طبيعيا ، ولم يحس الدارس بشيء من النبوءة فيه ، ولا بأن أدوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها . ))<sup>(181)</sup>.

ويرى المخزومي أن اضطراب النحويين في الآية وأمثالها يرجع إلى تخطبهم في تحديد الجمل الاسمية والفعلية ، (( ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائما على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين لكان عملهم أجدى ولكفوا أنفسهم والنصوص المدروسة عناء ما تكلفوه من تأويل وتخريج . ))<sup>(182)</sup>.

أما الآخر : فإن تكون ( الشمس ) مبتدأ ، وما بعدها خبرا لها ، ووافقهم في هذا الأخفش<sup>(183)</sup>، مشترطا كون الخبر فعلا<sup>(184)</sup>، وأجازه أيضا ابن جني مستدلا عليه بقول ضيغم الأسدي :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم

فقد وافق الأخفش على أن الضمير ( هو ) مبتدأ ، وما بعده خبر له ، وذهب إلى فساد كونه فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن ذلك المضمرة لا دليل عليه ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره<sup>(185)</sup>، وأيده عدد من النحويين<sup>(186)</sup> بقول الشاعر<sup>(187)</sup>:

(□□□) في النحو العربي نقد وتوجيه : 218

(□□□) ينظر المصدر نفسه : 218

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 432/8 ، الجنى الداني : 360 ، مغني اللبيب : 93/1 ، روح المعاني :

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 175/1

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع(188)

واختاره من الباحثين المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ، إذ يرى أن الأخذ بقول الأخفش أولى ، إذ يمكن أن يقال : إن ( إذا ) تدخل على فعل ، أو على اسم بعده فعل(189). وأنكر أبو البركات الأنباري قول الأخفش والكوفيين ، معللا ذلك (( بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء . ))(190)، وواقفه في اعتراضه على الكوفيين عباس حسن من الباحثين المحدثين واصفا إياهم بالمتسرعين حين اعترضوا على تقدير فعل في الآية الكريمة(191).

ومن بين ما تقدم من آراء أرى أن أظهرها في توجيه النصوص القرآنية مذهب الكوفيين والأخفش ، وذلك أن عدم التقدير أولى من التقدير ، والأخذ بمذهبهم لا يضطرنا إلى تقدير فعل مضمّر يفسره المذكور وفي ذلك من العناء الشيء الكثير ، فضلا عن كثرة النصوص التي ورد فيها الاسم بعد ( إذا ) سواء في التنزيل ، أو في فصيح كلام العرب ، وقد جمع أحد الباحثين المحدثين هذه الشواهد التي تؤيد مذهب الكوفيين والأخفش(192).

(□□) ينظر : الخصائص : 104/1

(□□□) ينظر : الجنى الداني : 360

(□□□) البيت للفردق ، ينظر : شرح ديوان الفردق : 514/2

(□□□) المذرع : من كانت أمه عربية ، وأبوه غير عربي ، ينظر : لسان العرب : 93/8 (ذرع )

(□□□) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 98

(□□□) الإنصاف : 620/2 ، م ( 85 )

(□□□) ينظر : النحو الوافي : 446/4-447

(□□□) ينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم : 374/371

وبناء على هذه الكثرة لاسيما القرآنية منها - إذ بلغت أكثر من عشرين آية - اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل قاعدة النحويين من وجوب إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط ، إلى جواز إضافتها إلى الفعلية قليلا ، والاسمية كثيرا<sup>(193)</sup>.

خامساً : من أحكام المبتدأ والخبر

للمبتدأ والخبر أحكام عدة ، ذكر الطبرسي بعضها أثناء توجيهه لعدد من النصوص القرآنية المخالفة لها ، متأولا إياها لتتفق وقواعد النحويين ، ومن هذه الأحكام :

1. إذا وقع الخبر جملة فإما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى أو يكون فيه ذكر يرجع إلى المبتدأ .

بعد أن قسم النحويون خبر المبتدأ على ثلاثة أقسام ، وهي : المفرد ، والجملة ، وشبه الجملة ، ذهبوا إلى أن الخبر إذا كان جملة فإما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو يكون فيه ذكر يرجع إليه ، وهو الرابط بينهما ، وهو على أنواع<sup>(194)</sup>:

2. إما أن يكون ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدرا ، نحو : السمن منوان بدرهم ، والتقدير : منوان منه بدرهم .

3. أو يكون إشارة إلى المبتدأ ، مثل قوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكِ خَيْرٌ / الأعراف: من الآية 6 ) ، في قراءة من رفع ( اللباس )<sup>(195)</sup>.

4. أو يكون تكرار المبتدأ بلفظه ، مثل قوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ / الحاقة : 1-2 ) ، وقوله : ( الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ / القارعة: 1-2 ) .

5. أو يكون عموما يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

(□□□) ينظر : نظرية النحو القرآني : 114

(□□□) ينظر : المفصل في علم العربية : 44 ، شرح ابن عقيل : 202/1-204 ، أوضح المسالك :

199-197/1

(□□) وهي قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وأبي عمرو ، وحمزة ، ينظر : السبعة في القراءات : 280 ، الحجة في

القراءات السبع : 154

وإنما وجب ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يكن فيه ذكر للأول لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر (196).

أما النصوص القرآنية المخالفة لذلك فتأولها الطبرسي متابعا للنحويين ؛ لتتفق والقواعد النحوية ، ومن هذه النصوص قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ / البقرة:234 ) .

فقوله : ( الذين ) رفع بالابتداء ، و ( يتوفون منكم ) في صلة ( الذين ) ، و ( يذرون أزواجا ) عطف عليه ، وقوله ( يتربصن ) ظاهر الآية أنه خبر ( الذين ) ، وهذا لا يجوزه النحويون ؛ لأن الخبر في النص القرآني ليس عين المبتدأ ، فالذين توفوا : الأزواج من الرجال ، و ( يتربصن ) خطاب للنساء ، وليس في الخبر ذكر يرجع إلى المبتدأ ، مما اضطر الطبرسي إلى تأويل النص بقوله : (( وإذا كان المبتدأ لا يخلو من أن يكون هو ، أو يكون له فيه ذكر ، فلا يجوز أن يكون هذا الظاهر على الذي هو عليه ؛ لخلوه من ضربي خبر الابتداء ، وقد قيل فيه أقوال )) (197)، ثم يذكر الطبرسي ثلاثة أقوال منسوبة إلى أصحابها ، دون أن يخطئ ، أو يرجح أحدها ، وهي :

1. أن يكون تقدير الخبر : ( يتربصن بعدهم ، أو بعد موتهم ) ؛ لأن المعنى : يتربصن أزواجهم بعدهم أربعة أشهر وعشرا ، وجاز حذف هذا الذي يتعلق به الراجع إلى المبتدأ كما جاز ذلك في قولهم : ( السمن منوان بدرهم ) والمعنى على : منوان منه بدرهم ، وقد نسب الطبرسي هذا القول إلى الأخفش (198).

وأجازه الزجاج (199)، وأبو علي الفارسي (200)، واستحسنه : الطوسي (201)، والبيضاوي (202)، والنسفي (203)، والزرکشي (204).

(□□□) ينظر : أسرار العربية : 84

(□□□) مجمع البيان : 337-336/2

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 337/2 ، وينظر : معاني القرآن - الأخفش : 177-176/1

(□□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 311-310/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 174/3

2. أن يكون الخبر جملة اسمية تقديره : ( أزواجهم يتربصن ) ، فالمحذوف على هذا القول هو المبتدأ ، وساغ هذا الحذف لقيام الدلالة عليه كما ساغ حذف المفرد إذا قامت الدلالة عليه ، وقيام الدلالة على المضاف أن الأزواج قد تقدم ذكرهن فساغ إضمارهن وحسن ، وأما حذف المضاف إليه فلاقتضاء المبتدأ الراجع إليه ، وقد جاء المبتدأ مضافا محذوفا كما جاء المفرد ، وذلك نحو قوله تعالى :

( لَا يَغْرُنَّكَ تَلَأُبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ / آل عمران: 196-197 ) ، أي: تقلبهم متاع قليل ، وقد نسب الطبرسي هذا القول إلى المبرد<sup>(205)</sup> . وأجازه الزجاج<sup>(206)</sup> ، والنحاس<sup>(207)</sup> ، والعكبري<sup>(208)</sup> .

3. أن يعدل عن الإخبار عن ( الذين ) لأن المعنى عليه ويخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بـ( الذين ) ؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود ، ونسب الطبرسي هذا القول إلى الكسائي<sup>(209)</sup> . واختار هذا المذهب الفراء معللا إياه بقوله : (( فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر ، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 261/2

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 527/1

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 114/1

(□□□) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 41/4

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 337/2 ، وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 175/1 ، إعراب القرآن -

النحاس : 269/1 ، التبيان في تفسير القرآن : 261/2

(□□□) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 176/1

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 269/1

(□□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 98/1

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 337/2 ، وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 176/1 ، إعراب القرآن -

النحاس : 269/1 ، التبيان في تفسير القرآن : 261/2

؛ لأن المعنى - والله أعلم - إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت ، فترك الأول بلا خبر وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى . ((<sup>(210)</sup>) ، واستحسنه أبو عبيدة<sup>(211)</sup> .  
وأراه قولاً حسناً ؛ لتوصله إلى المعنى دون اجتلاب ألفاظ في النص ، فضلاً عن وجود نظائر له في فصيح كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(212)</sup> :

فمن يك سائلاً عني فإني      وجروة لا ترود ولا تعار

ف( جروة ) اسم فرسه ، وإنما حذف الخبر من الأول ؛ لأن خبر الثاني يدل عليه ، لأنه أراد : فإني حاضر وفرسي حاضرة لا ترود ولا تعار ، فدل بقوله :  
( لا ترود ولا تعار ) على أنها حاضرة<sup>(213)</sup> .  
وأنكره عدد من النحويين ؛ وذلك لما تقتضيه الصناعة النحوية ، إذ إنه لا يجوز أن يبتدأ باسم ولا يحدث عنه<sup>(214)</sup> .  
وفي النص أقوال آخر لم يتطرق إليها الطبرسي ذكرها عدد من النحويين والمفسرين ، ومنها :

1-أجاز النحاس أن يكون الحذف أول الكلام ، فيكون التقدير : وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن بأنفسهن<sup>(215)</sup> .

وبهذا القول يكون المبتدأ محذوفاً و( الذين ) قام مقامه ، وتابعه في هذا القول: الزمخشري<sup>(216)</sup> ، والعكبري<sup>(217)</sup> ، والقرطبي<sup>(218)</sup> ، والبيضاوي<sup>(219)</sup> .

(□□□) معاني القرآن : 150/1

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 261/2

(□□□) البيت لشداد العبسي ( أبي عنتره ) ، ينظر : لسان العرب : 140/14 ( جرا )

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 261/2 ، مفاتيح الغيب : 134/5

(□□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 269/1 ، التبيان في تفسير القرآن : 261/2

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 269/1

(□□□) ينظر : الكشاف : 281/1



3- ذهب مكي بن أبي طالب إلى قول في تأويل النص القرآني قياساً على مذهب سيبويه ، يكون فيه قوله ( الذين ) مبتدأ لخبر محذوف متقدم عليه ، فيكون التقدير : وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم ، نظير قوله تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ / المائدة:38 ) (220).  
 وتوهم العكبري عبارة مكي بن أبي طالب ، فنسب القول إلى سيبويه (221). وأنكر بعض المفسرين قول مكي بن أبي طالب ، بأن الآية الكريمة على قياس قوله تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ / المائدة:38 ) ؛ لأن ذلك يتجه (( إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ ، مثل قوله تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ) ، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه فيحتاج في هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر . )) (222).

#### ب. مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتأنيث

قرر النحويون : أن المبتدأ إذا كان نفس الخبر في المعنى جازت مخالفته لفظاً ، نحو : الاسم كلمة ، وفاطمة هذا الرجل - إذا كان اسمه فاطمة - ، وإن كان غيره فالموافقة (223)، لذلك تأول النحويون النصوص المخالفة لذلك سواء كانت من فصيح كلام العرب ، مثل قول الشاعر (224) :

(□□□) ينظر : التبيين في إعراب القرآن : 98/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 174/3

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 527/1

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 131/1

(□□□) ينظر : التبيين في إعراب القرآن : 98/1

(□□□) البحر المحيط : 222/1

(□□□) ينظر : ارتشاف الضرب : 48-47/2

(□□□) من شعر طفيل الغنوي ، ينظر : الإنصاف : 775/2

والعين بالأثمد الحاري مكحول(225)

أي : عضو مكحول ، أو من كتاب الله العزيز ، وقد تابعهم الطبرسي في تأويل النصوص القرآنية ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في تأويله قوله تعالى : ( فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ / الأنعام:78 . )

فمعلوم أن ( الشمس ) لفظ مؤنث ، واسم الإشارة ( هذا ) يشار به إلى المذكر وقد عاد على ( الشمس ) ، فكان الوجه في النص أن يقال : هذه ربي .

وحفاظا على صحة النص القرآني وسلامته تأوله الطبرسي ، إذ يقول :

(( السؤال يقال : لم قال : ( هذا ربي ) ، ولم يقل : هذه ، كما قال : ( بازغة ) ، والجواب أن التقدير : هذا النور الطالع ربي ؛ ليكون المخبر والمخبر عنه جميعا على التذكير كما كانا جميعا على التأنيث في : ( رأى الشمس بازغة ) . ))(226)، وللطبرسي رأي آخر يرى فيه أن قوله : ( رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً ) (( إخبار من الله تعالى ، وقوله ( هذا ربي ) من كلام إبراهيم ، والشمس مؤنثة في كلام العرب ، وأما في كلام من سواهم فيجوز أن لا تكون مؤنثة ، وإبراهيم ( عليه السلام ) لم يكن عربيا ، فحكى الله تعالى كلامه على ما كان في لغته . ))(227).

فما اختاره الطبرسي أولا يحمل فيه النص على المعنى ؛ لأن ( الشمس ) بمعنى

( الضياء والنور ) ، وإبراهيم ( عليه السلام ) رآه أضوا من النجوم والقمر ، ويبدو أن الطبرسي استدل عليه بقوله تعالى هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً / يونس: من الآية5) ، و ( الضياء ) اسم مذكر فحمل اسم الإشارة عليه .

(ين □□) الأثمد : شبيهه بحجر الكحل ، وأثمد عينه : كحلها بالأثمد، ينظر : تاج العروس : 312/2

(□□□) مجمع البيان : 323/4

(□□□) مجمع البيان : 323/4

وسبقه إلى هذا القول : الواحدي<sup>(228)</sup>، والبعوي<sup>(229)</sup>، واختاره أيضا ابن الجوزي<sup>(230)</sup>، وأجازه الرازي<sup>(231)</sup>، وابن كثير<sup>(232)</sup>.

أما الآخر : فحمل قوله : ( هذا ربي ) على لغة العجم التي لا تفرق في الإشارة بين المذكر والمؤنث ، بل إنهما في لغتهم سواء .

وقد استحسنته أبو حيان مؤكدا أن المؤنث والمذكر سواء عند الأعاجم ، فأشير في آية إلى المؤنث بما يشار به إلى المذكر ، حين حكي كلام إبراهيم ( عليه السلام ) ، وحين أخبر سبحانه عن المؤنث بـ( بازغة ) ، و( أفلت ) ، أنث على مقتضى العربية ، إذ ليس ذلك بحكاية<sup>(233)</sup>.

وأنكره الألوسي لأسباب عدة<sup>(234)</sup> :

1- أن هذا القول إنما يظهر لو حكي كلامهم بعينه في لغتهم ، أما إذا عبر عنه بلغة العرب فالمعتبر حكم لغة العرب .

2- صرح غير واحد أن العبرة في التذكير والتأنيث في الحكاية لا المحكي ، ( ألا ترى أنه لو قال أحد : الكوكب النهاري طلع فحكيت به معناه وقلت : الشمس طلع ، لم يكن لك ترك التأنيث بغير تأويل لما وقع في عبارته ، وإذا تتبع ما وقع في النظم الكريم رأيت أنه إنما يراعي فيه الحكاية ))<sup>(235)</sup>.

(□□□) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 362/1

(□□□) ينظر : معالم التنزيل : 111/2

(□□□) ينظر : زاد المسير : 75/3

(□□□) ينظر : مفاتيح الغيب : 56/13

(□□□) ينظر : تفسير القرآن العظيم : 208/2

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 167/4

(□□□) ينظر : روح المعاني : 201/7

(□□□) روح المعاني : 201/7

3- أن القول بأن محاورة إبراهيم ( عليه السلام ) كانت بالعجمية دون العربية ، وأن إسماعيل ( عليه السلام ) أول من تكلم بالعربية ، يفتقر إلى دليل ، والصحيح خلافه .

وذهب عدد من النحويين والمفسرين إلى أقوال آخر في النص القرآني ، منها

:

أ- اختار الكسائي<sup>(236)</sup>، والأخفش<sup>(237)</sup> أن يكون معنى قوله : ( هذا ربي ) : هذا الشيء الطالع ربي ، (( وإنما لم يؤنث لما أن المشار إليه والمحكوم عليه بالربوبية هو الجرم المشاهد من حيث هو لا من حيث هو مسمى من الأسامي . ))<sup>(238)</sup>، وأجازه : الطبري<sup>(239)</sup>، والعكبري<sup>(240)</sup>، والقرطبي<sup>(241)</sup>، والشوكاني<sup>(242)</sup>.

ب- نقل النحاس قولاً قريباً من مذهب الكسائي ، والأخفش ، يكون فيه معنى قوله : ( هذا ربي ) : هذا الشخص ، واستدل على صحته بقول الأعشى<sup>(243)</sup> :

قامت تبكيه على قبره	من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة	قد ذل من ليس له ناصر

(□□□) ينظر : إعراب القرآن - النحاس : 559/1 ، الجامع لأحكام القرآن : 27/7-28 ، فتح القدير :

134/2

(□□□) ينظر : معاني القرآن : 280/2

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 154/3

(□□□) ينظر : جامع البيان : 326/7

(□□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 249/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 27/7

(□□□) ينظر : فتح القدير : 134/2

(□□□) لم أعثر على البيتين في الديوان ، ينظر : إعراب القرآن : 559/1

فكان الوجه أن يقول : ذات غربة ، لكنه حمله على ( الشخص ) أي : شخصا ذا غربة<sup>(244)</sup>، وتابعه فيه العكبري<sup>(245)</sup>.

ج-ذهب الزمخشري إلى أن التذكير في النص القرآني قد حصل ؛ لأن المبتدأ جعل مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ، وكان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث<sup>(246)</sup>.

واستدل النسفي على صحته بأنهم قالوا في صفات الله تعالى : ( علام ) ، ولم يقولوا : ( علامة ) ، وإن كان الثاني أبلغ تفاديا من علامة التأنيث<sup>(247)</sup>، واستحسنه : الرازي<sup>(248)</sup>، والبيضاوي<sup>(249)</sup>، وأبو السعود<sup>(250)</sup>.

ورد الألوسي اعتراضا نقله على هذا القول ، بأنه يصح إن كان في الرب الحقيقي وما في الآية ليس كذلك ، فأنكره مشيرا إلى أن إظهار صون الرب في النص القرآني كان لاستدراج القوم ، إذ لو حقره بوجه ما لكان ذلك سببا لعدم إصغائهم<sup>(251)</sup>.

د- نقل عن ابن الأنباري : أن ( الشمس ) ليس في لفظها علامة من علامات التأنيث ، وإنما يشبه لفظها لفظ المذكر ، فجاز تذكيرها<sup>(252)</sup>، وتابعه في ذلك أبو حيان الذي ذهب إلى أن المشهور في ( الشمس ) أنها مؤنثة ، وقيل : تذكر وتؤنث ، فأنثت أولا في النص القرآني على المشهور ، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 559/1

(ين□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 249/1

(□□□□) ينظر : الكشاف : 41/2

(□□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 331/1

(□□□□) ينظر : مفاتيح الغيب : 56/13

(□□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 454/2

(ين□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 154/3

(ين□□) ينظر : روح المعاني : 202/7

(ين□□) ينظر : زاد المسير : 75/3

، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث التي هي أكثر<sup>(253)</sup>، واستبعده ابن هشام<sup>(254)</sup>.

سادسا : لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول

من الأحكام التي قررها النحويون للصلة والموصول : ألا تعمل الصلة فيما قبل الموصول<sup>(255)</sup>، وما جاء ظاهره خلاف ذلك تأولوه ليتفق والقاعدة النحوية ، وتابعهم في ذلك الطبرسي ، ويدل على ذلك تأويله قوله تعالى : ( وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ / القصص:42) .

فلا بد من تعلق قوله : ( يوم القيامة ) بشيء في الآية الكريمة ، وظهرها يقتضي تعلقه بقوله : ( من المقبوحين ) ، وهذا الأمر ممتنع عند النحويين ؛ لأن الألف واللام في ( المقبوحين ) موصول ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، فتأول الطبرسي النص بقوله: (( و ( يوم القيامة ) ظرف لفعل يدل عليه قوله ( من المقبوحين ) ، على تقدير :

(□ ين □) ينظر : البحر المحيط : 167/4

(□ ين □) ينظر : مغني اللبيب : 655/2

(ين ين □) ينظر : سر صناعة الإعراب : 139/1 ، اللمع في العربية : 295 ، اللباب في علل البناء والإعراب :

128/2 ، مغني اللبيب : 114/1

قبحوا يوم القيامة ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، والألف اللام في ( المقبوحين موصول ، وتقديره : الذين قبحوا ))<sup>(256)</sup>.

فاجتلاب فعل في النص القرآني لا تقتضيه إلا الصناعة النحوية أولى عند الطبرسي من حمل النص على ظاهره ومخالفة القاعدة النحوية .  
وقد تابعه في ذلك : الشوكاني<sup>(257)</sup>، والآلوسي<sup>(258)</sup>.

أما أبو السعود فقد فصل في الكلام ، مشيراً إلى أن الألف واللام في ( المقبوحين ) إن كانا بمعنى ( الذي ) فقوله ( يوم القيامة ) معمول لفعل محذوف دل عليه قوله ( من المقبوحين ) ، وإن كانا للتعريف فيتعلق قوله ( يوم القيامة ) بنفس قوله ( من المقبوحين )<sup>(259)</sup>.

وقد ذهب عدد من النحويين والمفسرين ومذاهب آخر في توجيه النص القرآني، منها

:

1- أن يكون قوله ( يوم القيامة ) معطوفاً على موضع قوله ( في هذه الدنيا)؛ لأنه في موضع نصب ، وإنما استغني عن حرف العطف في قوله ( من المقبوحين ) كما استغني عنه في قوله تعالى : ( سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كُذِّبُوا / الكهف: من الآية 22)<sup>(260)</sup>، وهو مذهب أبي علي الفارسي<sup>(261)</sup>، وأجازه مكي بن أبي طالب<sup>(262)</sup>، وأبو حيان<sup>(263)</sup>.

(□□ين □) مجمع البيان : 4 / 254 .

(□□ين □) ينظر : فتح القدير : 4 / 174

(□□ين □) ينظر : روح المعاني : 20 / 84

(□□ين □) ينظر : إرشاد العقل السليم : 7 / 15

(□□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 13 / 290

(□□□□) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 473

(□□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 545-546

(□□□□) ينظر : البحر المحيط : 7 / 111

2- أجاز مكي بن أبي طالب أن يكون قوله ( يوم القيامة ) ظرفاً للمقبوحين ، أي : وهم من المقبوحين يوم القيامة ، ثم قدم الظرف<sup>(264)</sup>.

وهو قول حسن بعيد عن التكلف ، وقد اختاره : القرطبي<sup>(265)</sup> ، والنسفي<sup>(266)</sup> ، والآلوسي<sup>(267)</sup>.

3- ذهب آخرون إلى أن قوله ( يوم القيامة ) ، مفعول به على السعة ، كأنه قيل : واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ولعنة يوم القيامة ، ثم حذفت ( اللعنة ) ؛ لدلالة الأولى عليها وقام ( يوم ) مقامها ، وانتصب انتصابها<sup>(268)</sup>.

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي في هذا الباب قوله تعالى :  
( وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ / القصص:20 ) .

فظاهر الآية الكريمة يقتضي تعلق الجار والمجرور ( لك ) بـ ( الناصحين ) ، وهذا الأمر يرفضه النحويون ؛ لما فيه من عمل الصلة فيما قبل الموصول ، كون الألف واللام في ( الناصحين ) موصولا .

وحفاظا على قاعدة النحويين تأول الطبرسي النص بقوله : ( ( ) إِنِّي لَكَ مِنْ النَّاصِحِينَ ) ، لا يجوز أن يتعلق اللام في ( لك ) بـ ( الناصحين ) ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وإنما يتعلق بمحذوف يفسره هذا الظاهر ، تقديره : إني من الناصحين لك<sup>(269)</sup>.

وبهذا التقدير وفق الطبرسي بين النص القرآني والقاعدة النحوية .

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 546/2

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 290/13

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 283/3

(□□□) ينظر : روح المعني : 84/20

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 545/2 ، الجامع لأحكام القرآن : 290/13 ، فتح القدير : 174/4

(□□□) مجمع البيان : 245/7



وأجازه أيضا من المفسرين أبو حيان ، على أن المضمّر عنده ( ناصح ) ، فيكون التقدير : إني ناصح لك من الناصحين<sup>(270)</sup>.

وفي توجيه النص قولان غير ما اختاره الطبرسي :

أحدهما : أن يكون الجار والمجرور ( لك ) بيانا لا صلة للناصحين ، وهو اختيار الزمخشري<sup>(271)</sup>، وتابعه فيه النسفي الذي علل اختياره بأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، كأنه قال : ( إني من الناصحين ) ، ثم أراد أن يبين فقال : ( لك ) ، كما يقال : سقيا لك ، ومرحبا بك<sup>(272)</sup>.

وأجازه البيضاوي<sup>(273)</sup>، وأبو السعود<sup>(274)</sup>، والشوكاني<sup>(275)</sup>.

وذهب أبو حيان إلى أن هذا القول يحتاج أيضا إلى تقدير محذوف على جهة البيان ، أي : لك أعني<sup>(276)</sup>.

الآخر : أن يكون ( لك ) معمولا لقوله ( الناصحين ) ، وإن كان في صلة ( أل ) ؛ لأنه يتسامح في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما ، وهو اختيار أبي حيان<sup>(277)</sup>، وأراه أظهر الأقوال في توجيه النص ؛ لأن الرجل الناصح لعيسى ( عليه السلام ) خصص مجيئه من أقصى المدينة لنصحه ( عليه السلام ) بالخروج من المدينة ، وبذلك أفاد تقديم الجار والمجرور غرض الاختصاص في النص الكريم .

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 111/7

(□□□) ينظر : الكشاف : 399/3

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 231/3

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 288/4

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 7/7

(□□□) ينظر : فتح القدير : 165/4

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 111/7

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 111/7

سابعاً : لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي

من الأحكام التي قررها النحويون للمصدر ومعموله ، عدم جواز الفصل بينهما بشيء غريب عنهما<sup>(278)</sup> ، وما جاء ظاهره خلاف ذلك تأولوه ليتفق وهذه القاعدة .  
 والمراد بالأجنبي (( أن لا يكون للمصدر فيه عمل ، فلو قلت : أعجب ركوب الدابة زيدا عمرو ، لم يجز ؛ لأن ( زيدا ) أجنبي من المصدر ، الذي هو ( الركوب ) ، إذ لم يكن فيه تعلق ، وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه ، وهو ( عمرو ) ))<sup>(279)</sup>.

وكان الطبرسي من بين السائرين في مسلك النحويين في تأويل النصوص التي جاء ظاهرها بما يوهم بالفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ومن تلك النصوص التي تأولها قوله تعالى : ( إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ / الطارق : 8-9 ) .

(□□□) ينظر : الأصول في النحو : 46/2-47 ، اللع في العربية : 295 ، شرح التصريح : 5/2 ، همع الهوامع

46/3 :

(□□□) شرح المفصل : 67/6 ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 128/2



ومن المفسرين من ذهب إلى أن الهاء في ( رجعه ) عائد إلى الماء ، وفي معنى هذا الكلام ثلاثة أقوال<sup>(288)</sup> :

1. رد الماء في الإحليل .
2. رد الماء في الصلب .
3. حبس الماء فلا يخرج .

وعلى هذه الأقوال يكون العامل في الظرف فعلا مضمرًا تقديره ( انكر ) ؛ لأن هذه الأشياء مختصة بالدنيا .

واختار هذا التقدير : مكي بن أبي طالب<sup>(289)</sup>، والزمخشري<sup>(290)</sup>، وتابعهما : القرطبي<sup>(291)</sup>، وأبو حيان<sup>(292)</sup>.

الآخر: أن يكون قوله ( لقادر ) عاملا في الظرف ، وقد سبقه إلى هذا القول مكي بن أبي طالب<sup>(293)</sup>، وتابعه القرطبي<sup>(294)</sup>.

واعترض عليه ؛ لما فيه من تخصيص قدرة الله تعالى بذلك اليوم ، والله تعالى لا تنتقد قدرته بذلك اليوم ولا بغيره<sup>(295)</sup>.

(ين □ □) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 309/1

(□ □ □) ينظر : همع الهوامع : 46/3

(□ □ □) ينظر : شرح الأشموني : 338/2

(□ □ □) ينظر : جامع البيان : 183-182/30 ، معالم التنزيل : 473/4 ، زاد المسير : 84/9

(□ □ □) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 812/2

(□ □ □) ينظر : الكشاف : 587/4

(□ □ □) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 8/20

(□ □ □) ينظر : البحر المحيط : 455/8

(□ □ □) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 811/2

(□ □ □) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 8/20

(ين □ □) ينظر : مغني اللبيب : 541/2 ، فتح القدير : 420/5

ودافع ابن عطية عن هذا المعنى مشيراً إلى أن المعنى إذا تؤول وما يقتضيه فصيح كلام العرب ، جاز أن يكون قوله ( لقادر ) العامل في الظرف ، وذلك أنه تعالى قال : ( على رجعه لقادر ) على الإطلاق أولاً وآخراً في كل وقت ، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار ، لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ، ليجتمع الناس على حذره والخوف منه<sup>(296)</sup>.

وأنكر أبو حيان قولاً نقله ، يكون فيه قوله ( ناصر ) عاملاً في الظرف ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وكذلك ( ما ) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور المنصور<sup>(297)</sup>.

أما أظهر الأقوال في توجيه النص الكريم فما اختاره الزمخشري بأن قوله ( رجعه ) هو العامل في الظرف<sup>(298)</sup>، وتابعه فيه عدد من المفسرين : كالبيضاوي<sup>(299)</sup>، والنسفي<sup>(300)</sup>، والثعالبي<sup>(301)</sup>، وأبي السعود<sup>(302)</sup>، والشوكاني<sup>(303)</sup>.

واعترض عليه جمهور النحويين ؛ لما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي

ورد الألوسي هذا الاعتراض مدافعاً عن مذهب الزمخشري ، بأن ذلك جائز للتوسع في الظروف<sup>(304)</sup>.

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 455/8-456 ، روح المعاني : 99/30

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 455/8

(□□□) ينظر : الكشف : 587/4

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 477/5

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 331/4

(□□□) ينظر : الجواهر الحسان : 575/5

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 141/9-142

(□□□) ينظر : فتح القدير : 420/5

(□□□) ينظر : روح المعاني : 99/30



### المبحث الثاني : الأسباب العقائدية

لم تكن الصناعة النحوية السبب الوحيد الذي ألجأ الطبرسي إلى تأويل عدد من نصوص القرآن ، بل تأثر موقفه بما تقرر في علم الكلام من صفات الله تعالى والاعتقاد به ، وصفات الأنبياء ( عليهم السلام ) وعصمتهم .

(( وكانت هذه الحقائق الكلامية سببا في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفيد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجوز : أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقائدية الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية : إعرابا ، وبناء ، وتطابقا ، وترتوبا . ))<sup>(305)</sup>.

وكان الطبرسي متشددا في موقفه تجاه النصوص القرآنية التي جاء ظاهرها إما : مجسما لله تعالى ، أو ناسبا إليه صفات لا تليق به ، أو مجردا الأنبياء ( عليهم السلام ) من العصمة ، إلى غيرها من الأمور التي تتنافى والعقيدة الإسلامية . وفي ضوء ذلك انقسم هذا المبحث على قسمين :

الأول : تنزيه الله تعالى .

الآخر : تنزيه الأنبياء ( عليهم السلام ) .

(ين □ □) تقويم الفكر النحوي : 242

أولاً : تنزيه الله تعالى

تقرر في كتب العقائد : أن الله واحد أحد ، ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ / الشورى : من الآية 11 ) ، لم يزل سميعاً ، بصيراً ، حكيماً ، حياً ، قيوماً ، عزيزاً ، قدوساً ، قادراً ، غنياً ، لا يوصف بجوهر ، ولا جسم ، ولا صورة ، ولا عرض ، ولا خط ، ولا سطح ، ولا ثقل ، ولا خفة ، ولا سكون ، ولا حركة ، ولا زمان ، ولا مكان ، وأنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه ، خارج من الحدين : حد الإبطال ، وحد التشبيه ، وأنه تعالى شيء وليس كالأشياء ، أحد صمد ، لم يلد فيورث ، ولم يولد فيشارك ، ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ / الإخلاص : 4 ) ، ولا ند ، ولا ضد ، ولا شبه ، ولا صاحبة ، ولا مثل ، ولا نظير ، ولا شريك ، لا تدركه الأبصار والأوهام ، وهو يدركها ، ( لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ / البقرة : من الآية 255 ) ، وهو اللطيف الخبير ، خالق كل شيء ، لا إله إلا هو له الخلق والأمر ، تبارك الله رب العالمين ، وغيرها من الصفات التي قررها العلماء في كتب العقائد (306).

وقد ورد عدد من نصوص القرآن ، ظاهرها مخالف لبعض هذه الصفات ، فتأولها الطبرسي لتتفق والعقيدة الإسلامية ، ومن هذه النصوص قوله تعالى : ( وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَفُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا / الإسراء : 16 ) .

فظاهر هذه الآية ينسب القبيح إلى الله تعالى - تنزه عن ذلك - ؛ لما فيها من تقديم إرادة عذاب القرى قبل وقوع المعاصي ،

(□□□) ينظر : الاعتقادات : 21-22 ، اعتقاد أهل السنة : 193/2-195 ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد

ولتتزيه الله تعالى عن ذلك تأول الطبرسي النص ، ذاكرا أولا المانع من حملها على الظاهر ، إذ يقول : (( لما لم يجز في العقول تقديم إرادة العذاب على المعصية ؛ لأنه عقوبة عليها ويستحقه لأجلها ، فمتى لم توجد المعصية لم يحسن فعل العقاب ، وإذا لم يحسن فعله لم تحسن إرادته ، اختلفوا في تأويل الآية وتقديرها على وجوه ))<sup>(307)</sup>.

وبذلك تكون نسبة القبيح إلى الله تعالى سببا عقائديا مانعا من حمل النص على ظاهره ، ولتوجيهه عقائديا فضلا عن مراعاة الجانب النحوي ، ذكر الطبرسي أربعة أقوال مرجحا أولها ، وهو أن يكون المأمور به محذوفا ، ولا يجب أن يكون المأمور به هو (الفسق) وإن وقع بعده ، فيكون التقدير : أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا<sup>(308)</sup>.  
وسبقه إلى هذا القول من النحويين : الفراء<sup>(309)</sup>، والزجاج<sup>(310)</sup>، وتابعهما العكبري<sup>(311)</sup>.

واستحسنه العديد من المفسرين : كالطبري<sup>(312)</sup>، والواحدي<sup>(313)</sup>، وابن كثير<sup>(314)</sup>، وأبي السعود<sup>(315)</sup>، والآلوسي<sup>(316)</sup>.

وأنكره الزمخشري مشيرا إلى أن تقدير (الطاعة) في الآية الكريمة علم بالغيب ؛ (( لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه ، وذلك أن المأمور به إنما حذف ؛ لأن (فسقوا) يدل عليه ، وهو كلام مستفيض ، يقال : أمرته

(□□□) مجمع البيان : 406/6

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 406/6

(□□□) ينظر : معاني القرآن : 119/2

(□□□) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 346/1

(□□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 89/2

(□□□) ينظر : جامع البيان : 74/15

(□□□) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 630/2

(□□□) ينظر : تفسير القرآن العظيم : 173/2

(ين□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 163/5

(□□□) ينظر : روح المعاني : 43/15



فقام ، وأمرته فقرأ ، لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة ، ولو ذهب تقدر غيره فقد رمت من مخاطبك علم الغيب . )) (317).

ولا أرى المحذوف - على رأي الطبرسي - في الآية الكريمة بعيدا إلى حد وصفه علما بالغيب ؛ لأن ذكر الضد يدل على الضد ، كما أن ذكر النظير يدل على النظير ، فذكر ( الفسق ، والمعصية ) يدل على تقدير ( الطاعة ) ، فيكون نحو : أمرته فأساء إلي ، أي : أمرته بالإحسان ، بقرينة المقابلة بينهما المعتضدة بالعقل ، على أن الله تعالى لا يأمر بالإساءة كما لا يأمر بالفسق (318).

واستدل أنصار هذا الرأي بأمر آخر تثبت صحة مذهبهم ، منها :

أ- الآيات القرآنية التي تنزه الله تعالى عن القبيح ، مثل قوله تعالى : ( قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ / الأعراف: من الآية 28 ) ، وقوله تعالى : ( وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ / غافر: من الآية 31 ) ، وقوله تعالى : ( وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا / الإسراء: من الآية 15 ) .

ب. أن تقدير ( الطاعة ) في الآية الكريمة مروى عن ابن عباس ، وسعيد ابن جبیر ( رضي الله عنهما ) (319).

ج- (( ويقوي هذا المذهب ورود جوابه بفاء العطف التي تفيد العطف والتعقيب مع الفور )) (320).

وذكر الطبرسي تأويلين آخرين ، وتوجيها واحدا ، وهما :

1- أن يكون قوله تعالى : ( أمرنا مترفيها ) من صفة القرية وصلتها ، ولا يكون جوابا لقوله تعالى : ( وإذا أردنا أن نهلك قرية ) ، ويكون تقدير الكلام : وإذا أردنا أن نهلك

(□□□) الكشاف : 510/2

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 458/6 ، مجمع البيان : 406/6 ، البحر المحيط : 19/6 ، فتح القدير

: 214/3 ، روح المعاني : 43/15

(□□□) ينظر : الجواهر الحسان : 458/3 ، مجمع البيان : 406/6 ، الدر المنثور : 254/5

(□□□) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية : 232

قريبة من صفتها أنا أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ، وبهذا القول يكون جواب ( إذا ) محذوفا للاستغناء عنه بما في الكلام من الدلالة عليه<sup>(321)</sup>.

وأجازه عدد من المفسرين<sup>(322)</sup>، مستدلين عليه بقوله تعالى : ( وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ، وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَنْبَوُا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ / الزمر : 73-74 ) ، فلم يؤت لـ ( إذا ) بجواب في طول الكلام ؛ للاستغناء عنه ، وكذلك بقول الشاعر الهذلي<sup>(323)</sup> :

شلا كما تطرد الجمالة  
الش . . . (324)

حتى إذا أسلكوهم في قتادة

فحذف الشاعر جواب ( إذا ) ، ولم يأت به لأن هذا البيت آخر القصيدة .

2- أن تحمل الآية الكريمة على التقديم والتأخير ، فيكون تقديرها : وإذا أمرنا مترفي قرية بالطاعة فعصوا واستحقوا العذاب أردنا إهلاكهم<sup>(325)</sup>.

وسبقه إلى هذا القول عدد من المفسرين مستدلين على صحته بقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ / المائدة : من الآية 6 ) ، والطهارة إنما تجب قبل القيام إلى الصلاة ، وقوله تعالى : ( وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ / النساء : من الآية 102 ) ، وقيام الطائفة معه يجب أن يكون قبل إقامة الصلاة ؛ لأن إقامتها الإتيان بجميعها على الكمال<sup>(326)</sup>.

(□□□) مجمع البيان : 406/6

(□□□) ينظر : أمالي المرتضى : 3/1 ، التبيين في تفسير القرآن : 459/6

(□□□) البيت لعبد مناف بن ربح الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : 42/2

(□□□) قتادة : اسم موضع ، الجمالة : أصحاب الجمال ، الشرد : جمع شرود

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 406/6

(□□□) ينظر : أمالي المرتضى : 4/1 ، التبيين في تفسير القرآن : 460/6

وأنكره الألوسي مستدلا عليه بظاهر النص القرآني الذي يقتضي أن لا تقديم ولا تأخير فيه (327).

أما التوجيه الذي عرضه الطبرسي فإن يكون ذكر الإرادة في الآية الكريمة مجازا واتساعا وتنبیها على المعلوم من حال القوم وعاقبة أمرهم ، وأنهم متى أمروا فسقوا وخالفوا ، ويجري ذكر الإرادة هاهنا مجرى قولهم : إذا أراد التاجر أن يفقر أنته النوائب من كل جهة ، وجاءه الخسران من كل جانب ، وقولهم : إذا أراد العليل أن يموت خلط في مأكله ، وتسرع إلى كل ما تتوق إليه نفسه ، ومعلوم أن التاجر لم يرد في الحقيقة شيئا ، ولا العليل أيضا ، لكن لما كان المعلوم من حال هذا الخسران ، وذاك الهلاك حسن هذا الكلام واستعمل ذكر الإرادة لهذا الوجه (328).

وقد أشار إلى هذا القول السيد المرتضى (ت 436 هـ) ، ذاهبا إلى أن كلام العرب (( وحي وإشارات واستعارات ومجازات ، ولهذا الحال كان كلامهم في المرتبة العليا من الفصاحة ، فإن الكلام متى خلا من الاستعارات وجرى كله على الحقيقة كان بعيدا من الفصاحة بریا من البلاغة وكلام الله تعالى أفصح الكلام )) (329) ، وأجازه أيضا الطوسي (330).

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في توجيه النص القرآني اختار أولها - كما أشرنا إلى ذلك - بقوله : (( والوجه الأول عندي أصح الوجوه وأقربها إلى الصواب إذا تأولت الآية على الأمر الذي هو ضد النهي . )) (331).

أما باقي المفسرين فلم يقتصروا على هذه الأقوال بل كانت لهم مذاهب أخر ، ومنها

:

(□□□) ينظر : روح المعاني : 44/15

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 406/6

(□□□) أمالي المرتضى : 4/1

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 460/6

(□□□) مجمع البيان : 406/6

أ. أن يكون معنى قوله ( أمرنا مترفيها ) : أكثرنا مترفيها ، ، واستدل أصحاب هذا القول على صحته بقول العرب : ( أمر بنو فلان ) ، أي : كثر بنو فلان<sup>(332)</sup>، وقول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ( خير مال المرء له مهرة مأمورة ، أو سكة مأبورة . )<sup>(333)</sup> ، أي : كثيرة النتائج والنسل ، ويقول أبي سفيان لدى خروجه من لدن قيصر : ( لقد أمر أمر ابن أبي كبشة إنه ليخافه بنو الأصفر )<sup>(334)</sup>، وأيده أبو عبيدة<sup>(335)</sup> بقول ليبيد<sup>(336)</sup> :

كل بني حرة مصيرهم                      قل وإن أكثرت من العدد  
إن يغبطوا يهبطوا وإن أمروا              يوما يصيروا للهالك والنكد

ب- اختار الزمخشري أن يكون التقدير : أمرناهم بالفسق ففسقوا إلا أن هذا الأمر مجاز ؛ (( لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازا ، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكانهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه ، وإنما خولهم إياها ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الإحسان والبر كما خلقهم أصحاب أقياء ، وأقدرهم على الخير والشر ، وطلب منهم إيثار الطاعة على المعصية ، فأثروا الفسوق ، فلما فسقوا حق عليهم القول ، وهو كلمة العذاب، فدمرهم . ))<sup>(337)</sup>.

فكان الزمخشري يشبه حالهم في تقلبهم في النعم مع عصيانهم وبطرحهم بحال من أمر بذلك ، فحمل الأمر على المجاز .

(□□□) ينظر : معالم التنزيل : 109/3 ، زاد المسير : 19/5

(□□□) مسند أحمد : 468/3 ، سنن البيهقي الكبرى : 64/10

(□□□) ينظر : مجاز القرآن : 373/1 ، معالم التنزيل : 109/3 ، زاد المسير : 19/5 فتح القدير : 214/3

(ين □□) ينظر : مجاز القرآن : 372/1-373

(□□□) الديوان : 50

(□□□) الكشاف : 510/2

واستحسن الألوسي تخريجه للنص القرآني ، لكنه أشار إلى أن عدم ارتضائه له بسبب (( ما روته الثقات عن ترجمان القرآن وغيره من تقدير ( الطاعة ) ، مع ظهور الدليل ومساعدة مقام الزجر عن الضلال والحث على الاهتداء لا وجه له ، كما لا يخفى على من له قلب . )) (338).

وتابع الزمخشري من المفسرين المحدثين السيد الطباطبائي ، مستدلاً على صحته بأمرين (339) :

أحدهما : أن قولنا : أمرته ففعل ، وأمرته ففسق ، ظاهره بعين ما فرع عليه .  
الآخر : عدم ظهور وجه لتعلق الأمر بالمترفين ، مع كون الفسق لجميع أهل القرية ، وإلا لم يهلكوا .

لكن السيد الطباطبائي أنكر على الزمخشري رده الوجه الأول المروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير ( رضي الله عنهما ) (340).

ج- يبدو أن القرطبي يحمل النص على ظاهره ، إذ يرى أن الله تعالى لا يقبح منه ذلك الأمر ، ولكنه وعد منه ولا خلف لوعده (( فإذا أراد إهلاك قرية مع تحقيق وعده على ما قاله تعالى أمر مترفيها بالفسق والظلم فيها ، فحق عليها القول بالندمير . )) (341).  
وأراه بعيداً عن الصواب ؛ لما ينسبه إلى الله تعالى من قبيح الأمور ، لأن الله تعالى لو أمر بالفسق وعاقب عليه لكان ذلك ظلماً منه - تنزه الله عن ذلك - ، فهو القائل :  
وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ / النحل: من الآية 118 ( ، و ) قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَنْقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ / الأعراف: من الآية 28 ( ، و ) وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ / غافر: من الآية 31 ( ، وغيرها من الدلائل التي ترد قول القرطبي .

(□□□) روح المعاني : 43/15

(□□□) ينظر : الميزان في تفسير القرآن : 60/13

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 61/13-62

(□□□) الجامع لأحكام القرآن : 232/10



لكن الكسائي<sup>(349)</sup>، والفراء<sup>(350)</sup>، والمبرد<sup>(351)</sup> سبقوا الزجاج إلى هذا القول ،  
واختاره أيضا : النحاس<sup>(352)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(353)</sup>، واستحسنه من المفسرين :  
الطبري<sup>(354)</sup>، وابن الجوزي<sup>(355)</sup>، والرازي<sup>(356)</sup>.  
ولكون هؤلاء لم يذكروا العامل في الجملة المتكونة من المبتدأ والخبر ، ذهب أبو  
حيان إلى أن العامل عندهم ( أفعل التفضيل ) ، ثم أنكره عليهم ؛ (( لأن التعليق فرع  
عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به ، فلا يعلق عنه ))<sup>(357)</sup>.  
وأجاز العكبري قول الفراء ، والزجاج ، لكن موضع الجملة عنده نصب بـ( يعلم  
( المقدر لا بـ( أعلم ) ؛ لأن ( أفعل ) لا يعمل في الاسم الظاهر النصب<sup>(358)</sup>.  
وتابعه في هذا القول : البيضاوي<sup>(359)</sup>، والنسفي<sup>(360)</sup>، وأبو السعود<sup>(361)</sup>،  
والألوسي<sup>(362)</sup>.

- (□□) ينظر : مفاتيح الغيب : 164/13 ، البحر المحيط : 210/4  
(□ين□) ينظر : معاني القرآن : 352/1  
(□ين□) ينظر : مفاتيح الغيب : 164/13 ، البحر المحيط : 210/4  
(□ين□) ينظر : إعراب القرآن : 557/1  
(□ين□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 266/1  
(□ين□) ينظر : جامع البيان : 14/8-15  
(ين□ين□) ينظر : زاد المسير : 114/5  
(□ين□) ينظر : مفاتيح الغيب : 164/13  
(□ين□) البحر المحيط : 210/4  
(□ين□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 259/1  
(□ين□) ينظر : أنوار التنزيل : 446/2  
(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 342/1  
(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 179/3  
(□□□) ينظر : روح المعاني : 12/8

3- أن يكون موضع ( من ) النصب بفعل مضمر يدل عليه قوله ( أعلم )، فكأنه قال : إن ربك هو أعلم يعلم من يضل عن سبيله ، ونسبه الطبرسي إلى أبي علي الفارسي (363).

وبهذا القول تكون ( من ) بمعنى ( الذي ) ، أو موصوفة بمعنى ( فريق )، وإنما احتيج هذا التقدير في النص القرآني ؛ لأن ( أفعل ) لا يعمل النصب في الاسم الظاهر (364)، لكونه بعيدا عن مضارعة الفعل ، والمعاني لا تعمل في المفعولات كما تعمل في الظروف (365).

واستدل الرضي على صحة هذا المذهب بقول الشاعر (366) :

أكر وأحمى للحقيقة منهم      وأضرب منا بالسيوف  
أنت أكرمنا (367)

فقد انتصب ( القوانسا ) بفعل مقدر لا باسم التفضيل ( أضرب ) (368).  
وأجازه أيضا أبو السعود (369)، والآلوسي (370).

4- زعم قوم أن ( أعلم ) هاهنا بمعنى ( يعلم ) ، كما قال حاتم الطائي (371) :

فخالفت طيئ من دوننا خلفا      والله أعلم ما كنا لهم خذلا

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 355/4 ، البحر المحيط : 210/4 ، روح المعاني : 12/8

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 530/3

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 266/1

(□□□) البيت لعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : 69

(367) القوانسا : جمع قونس ، وقونس البيضة من السلاح : أعلاها

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 530/3

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 179/3

(□□□) ينظر : روح المعاني : 12/8

(□□□) لم أعثر على البيت في الديوان ، وينظر : جامع البيان : 14/8 ، مجمع البيان : 355/4



وقالت الخنساء (372) :

القوم أعلم أن جفنته      تغدو غداة الريح أو تسري

وأنكره الطبرسي ؛ لأنه لا يطابق قوله ( وهو أعلم بالمهتدين ) (373).

وقد نقل الطبري هذا القول قبل الطبرسي معترضاً عليه ، بأن هذا التأويل وإن كان جائزاً في كلام العرب فليس قوله تعالى إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ / الأنعام:117 ( منه ؛ لأنه عطف عليه بقوله : ) وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ) ، فأبان بدخول الباء في ( المهتدين ) أن ( أعلم ) ليس بمعنى ( يعلم ) ؛ لأن ذلك إذا كان بمعنى ( يفعل ) لم يوصل بالباء ، كما لا يقال : هو يعلم بزيد ، بمعنى : يعلم زيدا (374).

واستحسن الرازي أن يكون ( أعلم ) بمعنى ( يعلم ) في النص القرآني مشيراً إلى أن حصول التفاوت في علم الله تعالى محال (( إلا أن المقصود في هذا اللفظ : أن العناية بإظهار هداية المهتدين فوق العناية بإظهار ضلال الضالين ، ونظيره قوله تعالى : ) إِنَّ أَحْسَنُّكُمْ أَحْسَنُكُمْ لَأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا / الإسراء : من الآية 7 ) ، فنكر الإحسان مرتين ، والإساءة مرة واحدة . )) (375).

ولم يرجح الطبرسي أحد الأقوال الأربعة التي عرضها ؛ لأن غايته صرف النص عن ظاهر اللفظ تنزيهاً لله تعالى ، فضلاً عن مراعاة الجانب النحوي .

وفي النص أقوال أخر ، منها ما نقل عن بعض نحويي البصرة ، أن ( من ) في موضع خفض بنية الباء ، فيكون التقدير : إن ربك هو أعلم بمن يضل (376).

(□□□) في شرح الديوان : 32 ، الحي يعلم أن جفنته

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 355/4

(□□□) ينظر : جامع البيان : 15/8 ، التبيان في تفسير القرآن : 251/4

(□□□) مفاتيح الغيب : 164/13

(□□□) ينظر : جامع البيان : 14/8

فأصحاب هذا القول يجوزون عمل الحرف مع سقوطه من اللفظ ، واعترض عليه ؛ لأنه غير معلوم في كلام العرب اسم مخفوض من غير خافض ، فيكون هذا نظيرا له<sup>(377)</sup>، وإن وجد في الشعر فهو من ضروراته<sup>(378)</sup>، ولا يحمل القرآن الكريم على الضرورة .

وأرى أن أظهر الأقوال في توجيه النص القرآني ما اختاره عدد من نحوي الكوفة من جواز عمل ( أفعال التفضيل ) في المفعول به<sup>(379)</sup>، وقياسا على مذهبهم يحمل النص على الظاهر ويكون ( من ) مفعولا به لـ ( أعلم ) ، ويؤيده أيضا قول الشاعر<sup>(380)</sup> :

وأضرب منا بالسيوف  
القتال

أكر وأحمى للحقيقة منهم

ومن النصوص الأخر في هذا الباب والتي تأولها الطبرسي قوله تعالى :  
( وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ / الأنعام:124 ) .

فمعلوم أن ( حيث ) ظرف مكان ، لكن حملها على الظرفية في النص القرآني يؤدي إلى إشكال عقائدي ، وهو تحديد علم الله تعالى في ذلك المكان دون غيره - تنزه الله تعالى عن ذلك - .

وقد تنبه الطبرسي إلى هذا الأمر ، ذاهبا إلى تأويل النص ليتفق والعقيدة الإسلامية ، إذ يقول : (( لا يخلو ( حيث ) هنا من أن يكون ظرفا متضمنا لحرفه، أو غير متضمن ، وإن كان ظرفا فلا يجوز أن يعمل فيه ( أعلم ) ؛ لأنه يصير المعنى :

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 14/8

(□□□) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 67/1 ، البحر المحيط : 210/4

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 210/4 ، روح المعاني : 12/8

(□□□) ينظر : ص من الرسالة



ومن ذلك أيضا قول الفرزدق<sup>(386)</sup> :

فمحن به عذبا رضا با غروبه      رفاق وأعلى حيث ركب  
أهـ (387)

وهذا القول الذي اختاره الطبرسي بكون ( حيث ) اسما لا ظرفا في النص القرآني ، سبقه إليه أبو علي الفارسي ، الذي يرى أن الجملة بعد ( حيث ) صفة لا مضاف إليه ؛ لأن ( حيث ) يضاف ظرفا وليس اسما<sup>(388)</sup>.

وأجاز الرضي إضافة ( حيث ) مع كونها اسما إلى الجملة بعدها ، كما في ظروف الزمان ، مستدلا على ذلك بقوله تعالى : ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ (المرسلات:35) ، وقوله تعالى : ( قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ / المائدة: من الآية119) وقوله تعالى : ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ / الأنعام: من الآية124)<sup>(389)</sup>.

وإلى قول أبي علي الفارسي ذهب العكبري مانعا كون ( حيث ) ظرفا في الآية الكريمة ؛ لأن المعنى ليس عليه<sup>(390)</sup>.

واختاره أيضا القرطبي<sup>(391)</sup>، والنسفي<sup>(392)</sup>، واستدل ابن هشام عليه بأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن يعلم في ذلك المكان ، والعامل في ( حيث ) فعل مضمّر مقدر ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا<sup>(393)</sup>.

(□□□) شرح الديوان : 553/2

(□□□) محن به ، يريد : سقين به ، والمائح : الذي ينزل إلى البئر فيعرف الماء إذا قل ، الرضاب : تقطع الريق ، أعجف ، يريد : أن اللثة قليلة اللحم ، غروبه : تقطع أسنانه ، وذلك للحدائثة.

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 261/3 ، مغني اللبيب : 131/1 ، روح المعاني : 21/8

(□□□) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 261/3

(□□□) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 260/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 80/7

(□□□) ينظر : مدارك التنزيل : 344/1

(□□□) ينظر : أوضح المسالك : 235/2 ، شرح شذور الذهب : 300-301 ، شرح قطر الندى : 230

وأنكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي ؛ لتجريده ( حيث ) من الظرفية ، واستند في ذلك على قواعد النحويين ، فهم (( نصّوا على أن ( حيث ) من الظروف التي لا تتصرف ، وشذ إضافة ( لدى ) إليها وجرها بالياء ، ، ونصّوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفا ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب ( حيث ) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها ، والذي يظهر لي إقرار ( حيث ) على الظرفية المجازية ، على تضمن ( أعلم ) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته ، أي هو نافذ العلم في الموضوع الذي يجعل فيه رسالاته ، والظرفية هنا مجاز كما قلنا.))<sup>(394)</sup>.

ورد الآلوسي اعتراض أبي حيان ؛ لأن ( حيث ) خرجت عن الظرفية بناء على تصرفها<sup>(395)</sup>.

وذهب آخرون إلى أن المراد بـ ( حيث ) أن الله تعالى يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة ، وبهذا القول تبقى ( حيث ) على ظرفيتها ، ويكون المعنى : أن الله تعالى لن يؤتیکم مثل ما أتى رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك<sup>(396)</sup>.

أما أظهر الأقوال في توجيه النص القرآني فما اختاره عدد من النحويين ، بأن ( حيث ) مفعول به لقوله ( أعلم ) لا لفعل مقدر ، لتجرده عن معنى التفضيل<sup>(397)</sup>.  
ومن النصوص الأخرى عند الطبرسي قوله تعالى : ( قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ / الشعراء:15 ) .

فالاستماع ليس من صفة الله تعالى ؛ لأنه جار مجرى الإصغاء ، كما قال تعالى : ( قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا / الجن:1 ) ،

(□□□) البحر المحيط : 216/4

(□□) ينظر : روح المعاني : 21/8

(□□□) ينظر : حاشية الصبان : 126/2 ، شرح التصريح : 519/1

(□□□) ينظر : شرح الأشموني : 391/2

وقول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ( من استمع إلى حديث قوم هم له كارهون صب في أذنيه البرم )<sup>(398)</sup>، والبرم : الكحل المذاب .

وتتزيها لله تعالى عن هذه الصفة استعان الطبرسي بأسلوب نيابة الصيغ ليتفق النص القرآني والعقيدة الإسلامية ، إذ يقول : (( و ( مستمع ) هنا في موضع ( سامع ) ؛ لأن الاستماع طلب السمع بالإصغاء إليه ، وذلك لا يجوز عليه سبحانه ، وإنما أتى بهذه اللفظة ؛ لأنه أبلغ في الصفة وأوكد . ))<sup>(399)</sup>.

فتعليل الطبرسي الذي يتلخص في أن ورود لفظه ( مستمع ) في الآية الكريمة أبلغ في الصفة ، جاء متأخرا ، ولو اقتصر عليه حاملا إياها على المجاز لكان أفضل ؛ لأن القرآن الكريم دقيق في اختيار ألفاظه ، فلفظة ( مستمع ) في النص القرآني وردت مبالغة في بيان إعانة الله تعالى أوليائه ، ولولاها لما توصلنا إلى معنى المبالغة في النص الكريم ، وقد تنبه إلى ذلك الزمخشري ، حاملا لفظه ( مستمع ) على المجاز<sup>(400)</sup>، وتابعه البيضاوي ، إذ يرى أن الله تعالى مثل نفسه

(( بمن حضر مجادلة قوم استماعا لما يجري بينهم ، وترقبا لإمداد أوليائه منهم ، مبالغة في الوعد بالإعانة ، ولذلك تجوز بالاستماع الذي هو بمعنى الإصغاء للسمع الذي هو مطلق إدراك الحروف والأصوات . ))<sup>(401)</sup>.

واستحسن أبو حيان قول ابن عطية الذي يرى أن القصد من لفظه

( مستمع ) : إظهار التهمم ليعظم أنس موسى ( عليه السلام ) ، أو تكون الملائكة بأمر الله تعالى إياها تستمع<sup>(402)</sup>.

(□□□) الفائق في غريب الحديث : 60/1 ، النهاية في غريب الحديث : 121/1

(□□□) مجمع البيان : 176/7

(□□□) ينظر : الكشاف : 304/3

(□□□) أنوار التنزيل : 233/4

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 8/7

ومن النصوص التي تأولها الطبرسي تنزيهاً لله تعالى مما لا يليق به ، قوله تعالى  
( : وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ / الأنعام:17 ) .

فحقيقة المس تلاقي جسمين<sup>(403)</sup>، والفعل ( يمسك ) في النص القرآني مسند  
إلى الله تعالى ، وهذا الأمر لا يجوز نسبته إلى الله - جلت قدرته - ؛ لأنه ليس جسماً  
، فتأول الطبرسي النص بقوله : (( فإن قيل : إن المس من صفات الأجسام ، فكيف قيل  
: ( إن يمسك الله ) ؟ قلنا : الباء للتعدي ، والمراد : إن أمسك الله ضرا ، أي جعل الضر  
يمسك ، فالفعل للضر ، وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى . ))<sup>(404)</sup>.

فحمل الطبرسي الباء على التعدي ، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى  
الفعل اللازم إلى المفعول به<sup>(405)</sup>، نحو قوله تعالى : ( لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ / البقرة: من  
الآية 20 ) ، قوله تعالى : ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ / البقرة: من الآية 17 ) ، لكن الفعل ( يمسك )  
متعد ، والتعدي بالباء في الفعل المتعدي قليلة<sup>(406)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى :  
( وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ / الحج: من الآية 40 ) ، وقول العرب :  
( صككت أحد الحجرين بالآخر )<sup>(407)</sup>، واختار أبوحيان<sup>(408)</sup> قول الطبرسي ، وذهب  
القرطبي إلى أن ( المس ) في النص القرآني مجاز وتوسع<sup>(409)</sup>.

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 87/4

(□□□) مجمع البيان : 281/4

(ين □□□) ينظر : ارتشاف الضرب : 426/2 ، الجنى الداني : 102 ، همع الهوامع : 334/2

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 87/4

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 88/4

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 87/4

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 398/6

ثانيا : تنزيه الأنبياء ( عليهم السلام )

تنزيه الأنبياء ( عليهم السلام ) من الأخطاء والذنوب ، موضوع عقائدي خطير ، أشغل ذهن علماء الإسلام ، وكان مثارا للنقاش الطويل بينهم ، فتحدثوا عن هذا الموضوع في كتبهم الإسلامية والتفسيرية وبعض آثارهم الفلسفية من الجانب العقلي والنقلي ، وتحدثوا عن إثبات العصمة أو نفيها قبل النبوة أو بعدها في تبليغ الأحكام أو في كل الشؤون<sup>(410)</sup>.

وكان السبب في اختلاف المذاهب الإسلامية في عصمتهم ( عليهم السلام ) ورود عدد من نصوص القرآن ظاهرها يوهم بصدور الذنب منهم ( عليهم السلام )، فتشبهت عدد

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء - الفخر الرازي : 5



من المذاهب الإسلامية بها لإنكار عصمتهم ( عليهم السلام )، والإصرار على صدور الذنب منهم شأنهم شأن الناس الآخرين .

وقد ذهب أغلب المسلمين إلى أن الأنبياء ( عليهم السلام ) لا يجوز عليهم شيء من المعاصي والذنوب ، كبيرا كان الذنب أو صغيرا ، لا قبل النبوة ولا بعدها<sup>(411)</sup>.

وقد سار الطبرسي في هذا الاتجاه متأولا النصوص التي يوهم ظاهرها بصدور الذنب منهم ( عليهم السلام ) ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في تأويله قوله تعالى: ( فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ / الأعراف:190 ) .

فظاهر الآية الكريمة يقتضي صدور الذنب من آدم ( عليه السلام ) ؛ لأنه لم يتقدم من يجوز عود الضمير عليه في ( جعل ) إلا آدم وحواء ( عليهما السلام ) اللذين كني عنهما في قوله تعالى : ( هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا /

الأعراف: من الآية189 ) ، مما اضطر الطبرسي إلى عدم حمل النص على ما يقتضيه ظاهر اللفظ من وقوع الشرك من آدم وحواء ( عليهما السلام ) ؛ (( لأن البراهين الساطعة التي لا يصح فيها الاحتمال ، ولا يتطرق إليها المجاز والاتساع ، قد دلت على عصمة الأنبياء ( عليهم السلام ) ، فلا يجوز عليهم الشرك والمعاصي وطاعة الشيطان .

((<sup>(412)</sup>، وتنزيها لآدم ( عليه السلام ) من الشرك، تأول الطبرسي النص القرآني الكريم بأقوال عدة :

1- أن يكون الضمير في قوله ( جعل ) راجعا إلى النسل الصالح ، أي المعافى

في الخلق والبدن لا في الدين ، وإنما ثنى ؛ لأن حواء كانت تلد في كل بطن ذكرا وأنثى<sup>(413)</sup>.

وتابعه في هذا القول ابن الجوزي<sup>(414)</sup>، وأراه قولاً متكلفاً .

(□□□) ينظر : تنزيه الأنبياء - الشريف المرتضى : 15

(□□□) مجمع البيان : 510/4

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 509/4

(□□□) ينظر : زاد المسير : 303/3

2- أن يرجع الضمير في ( جعلاً ) إلى النفس وزوجها من ولد آدم ( عليه السلام ) لا إلى آدم وحواء ( عليهما السلام ) ، فيكون معنى قوله تعالى : ( خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ) : خلق كل واحد منكم من نفس واحدة ، ولكل نفس زوجاً ، من جنسها كما قال تعالى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ / الروم: 21 ) ، وبهذا القول لا يكون لآدم وحواء ( عليهما السلام ) ذكر في النص القرآني ، ويؤيده قوله تعالى : ( فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ / الأعراف: من الآية 190 ) ، ولو كان متعلقاً بهما لكان حق اللفظ أن يقال : عما يشركان أو عما أشركا<sup>(415)</sup>.

وسبقه إلى هذا القول الزجاج ، مشيراً إلى أن الآية الكريمة على هذا القول مثل ضرب لمشركي العرب ليعرفوا كيف بدأ الخلق<sup>(416)</sup>.

واستحسنه : النحاس<sup>(417)</sup>، والقرطبي<sup>(418)</sup>، وأبو حيان<sup>(419)</sup>، وابن كثير<sup>(420)</sup>.

وأنكره الشوكاني ذاهباً إلى أن الضمير في ( جعلاً ) عائد إلى آدم وحواء ( عليهما السلام ) ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ( وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ) فهذا التقدير إنما هو لحواء<sup>(421)</sup>.

ولا حجة للشوكاني في اعتراضه ؛ لأن قوله تعالى : ( وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ) ، يمكن أن يراد به : من نوعها ، فلا يشترط كون الكناية لحواء<sup>(422)</sup>.  
وأراه قولاً حسناً في توجيه النص القرآني بعيداً عن التكلف ،

(□□) ينظر : مجمع البيان : 509/4

(□□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 437/2

(□□□) ينظر : إعراب القرآن : 656/1

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 339-338/7

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 440/4

(□□□) ينظر : تفسير القرآن العظيم : 376-375/2

(□□□) ينظر : فتح القدير : 275/2

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 509/4 ، الميزان : 374/8

3- أن يكون قوله : ( هو الذي خلقكم ) عاما لجميع الخلق ، و ( من نفس واحدة ) يعني : آدم ( عليه السلام ) ، وقوله : ( وجعل منها زوجها ) أي حواء ، ثم انقضى حديث آدم وحواء وخص بالذكر المشركين من أولادهما ، ويكون هذا القول من باب نكر العموم ثم يخص بعضهم بالذكر ، ومثله كثير في الكلام ، ونظيره قوله تعالى : ( هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ / يونس: من الآية 22 ) ، فخطب الجماعة بالتسيير ، ثم خص راكب البحر بالذكر (423).

وأنكره الفخر الرازي ؛ لما يؤدي من تفكيك في النظم (424)، ووافقه الطباطبائي على اعتراضه مشيرا إلى أن قوله تعالى : ( هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ) (( محفوف بقريئة قطعية على المراد ، وتزيل اللبس ، بخلاف التدرج من الخصوص إلى العموم في هذه الآية ، فإنه موقع في اللبس لا يصار إليه في الكلام البليغ اللهم إلا أن يجعل قوله : ( فتعالى الله عما يشركون ) إلى آخر الآية قريئة على ذلك )) (425).

4- أن تحمل الآية الكريمة على حذف مضاف ، فيكون التقدير : وجعل أولادهما له شركاء ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهذا مثل قوله تعالى : ( وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ / البقرة: 51 ) ، وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ / البقرة: 72 ) ، والتقدير : وإذ قتل أسلافكم نفسا ، واتخذ أسلافكم عجلا (426).

وعلى هذا القول تكون الكناية من أول الكلام إلى آخره راجعة إلى آدم وحواء ( عليهما السلام ) ، ويقويه قوله تعالى : ( فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ) .

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 509/4

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 25

(□□) الميزان : 375/8

(□□□) مجمع البيان : 509/4

وأجاز هذا القول الزمخشري<sup>(427)</sup>، والبيضاوي<sup>(428)</sup>.

وأنكره الرازي ذاهبا إلى أن الكنايات المتوالية عقيب مذكور واحد إذا صرف بعضها إلى ذلك المذكور وبعضها إلى شيء آخر ، لأدى ذلك إلى تفكيك النظم<sup>(429)</sup>، فضلا عن أن هذا المحذوف لا دليل عليه<sup>(430)</sup>.

5- حمل النص على ظاهره ، فيكون الضمير في ( جعلاً ) عائداً إلى آدم وحواء ( عليهما السلام ) ، وأنها جعلاً لله تعالى شريكا في التسمية دون العبادة ، وذهب الطبرسي إلى إنكار هذا القول<sup>(431)</sup>.

وأجازه من النحويين : الفراء<sup>(432)</sup>، وابن قتيبة<sup>(433)</sup>، والزجاج<sup>(434)</sup>، ومن المفسرين : الطبري<sup>(435)</sup>، والواحدي<sup>(436)</sup>، والبغوي<sup>(437)</sup>، والشوكاني<sup>(438)</sup>.  
واستدلوا على صحته بروايات<sup>(439)</sup> موضوعة مدسوسة من أهل الكتاب<sup>(440)</sup>، وقد صح الحديث عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ( إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم )<sup>(441)</sup>.

(□□□) ينظر : الكشاف : 187/2

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 82/3

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 25 ، البحر المحيط : 440/4

(□□□) ينظر : الميزان : 377/8

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 510/4

(□□□) ينظر : معاني القرآن : 400/1

(□□□) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 200-201

(□□□) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 437/2

(□□□) ينظر : جامع البيان : 198/9

(□□□) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 426/1

(□□□) ينظر : معالم التنزيل : 221/2

(□□□) ينظر : فتح القدير : 274/2

(□□□) ينظر الروايات : جامع البيان : 194/9-198 ، زاد المسير : 204/3-206 ، الدر المنثور :

625-623/3

وأشار هؤلاء إلى أن تسمية الولد بـ(عبد الحارث) لا تفيد كونه عبدا للحارث ،  
فإن الأعلام قائمة مقام الإشارة فقط ، ولا يلزم منه الكفر والفسق .  
وأنكر هذا القول العديد من المفسرين<sup>(442)</sup> غير الطبرسي ؛ لأن الآية الكريمة  
تقتضي أنهم أشركوا الأصنام ، لقوله تعالى : ( أَيَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ  
/ الأعراف:191 ) ، ولفظة ( ما ) تستعمل لغير العاقل فدل ذلك على أنهم أشركوا  
الأصنام مع الله تعالى لا ما ذكروه من إشراك إبليس في التسمية فقط، فضلا عن أن هذه  
الروايات ذكرت أن آدم وحواء ( عليهما السلام ) أشركا إبليس اللعين فيما ولد لهما بأن  
سمياه عبد الحارث ، وليس في ظاهر الآية ذكر لإبليس<sup>(443)</sup>.  
وفي النص أقوال آخر لم يذكرها الطبرسي ، منها :  
أ-اختار الزمخشري أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وهم آل قصي ، مستدلا على ذلك بقول الشاعر في قصة  
أم معبد<sup>(444)</sup> :

فياقصي ما روى الله عنكم به من فخار لا يبارى وسؤدد

فيكون المراد : هو الذي خلقكم من نفس قصي ، وجعل من جنسها زوجها عربية  
قرشية ليسكن إليها ، فلما آتاها ما طلبا من الولد الصالح السوي جعل له شركاء فيما  
آتاها حيث سميا أولادهما الأربعة بـ ( عبد مناف ، وعبد العزى ، وعبد قصي ، وعبد  
الدار ) ، وجعل الضمير في ( يشركون ) لهما ولأعقابهما<sup>(445)</sup>.

(□□□) ينظر : تفسير القرآن العظيم : 375/2

(□□□) مسند أحمد : 136/4 ، سنن أبي داود : 176/2

(□□□) ينظر : تنزيه الأنبياء : 33 ، عصمة الأنبياء : 25 ، البحر المحيط : 440/4

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 510/4

(□□□) نقل ابن هشام قولاً ينسب البيت إلى الجن ، ينظر: شرح شذور الذهب : 305

(□□□) ينظر : الكشاف : 187/2



ولتنزيه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مما يصفه به ظاهر اللفظ ذكر الطبرسي أقوال عدة في تأويل الآية ، منها :

1- أن تكون ( أن ) نافية بمعنى ( ما ) ، وقوله ( فاسأل ) جوابا لشرط مقدر ، أي : ما كنت في شك مما أنزلنا إليك ، فإن أردت أن تزداد يقينا فاسأل الذين يقرؤون الكتاب ، أي لسنا نريد بأمرك أن تسأل لأنك شاك ، ولكن لتزداد إيماننا ، كما قال إبراهيم ( عليه السلام ) حين قال له الله تعالى : ( قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي / البقرة: من الآية260 ) ، فالزيادة في التعريف ليس مما يبطل العقيدة ، ونقل الطبرسي هذا القول عن الزجاج(450).

وأجازه النحاس(451)، واستبعده الألويسي ؛ لكونه خلاف الظاهر ، وما ذكر من أقوال في توجيه النص أولى للأخذ بها(452).

ب- أن يكون الخطاب لغير رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، فيكون المعنى : فإن كنت في شك أيها المخاطب أو أيها السامع مما أنزلنا إليك على لسان نبينا ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ( فاسأل الذين يقرؤون الكتاب ) (453).  
وسبقه إلى هذا القول : ثعلب ، والمبرد(454).

واستدل عليه ابن قتيبة بنظائر من التنزيل(455)، واستحسنه القرطبي(456)، والبيضاوي(457).

(□ ين □) ينظر : مجمع البيان : 133/5 ، وينظر : التبيان في تفسير القرآن : 430/5 ، روح المعاني : 190/11

(□ ين □) ينظر : إعراب القرآن : 186/2 ، معاني القرآن : 317/3

(□ ين □) ينظر : روح المعاني : 190/11

(□ ين □) ينظر : مجمع البيان : 133/5

(□ ين □) ينظر : معاني القرآن - النحاس : 317/3 ، الجامع لأحكام القرآن : 382/8 ، البرهان في علوم القرآن :

240/2 ، فتح القدير : 473/2

(ين ين □) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 211-212

(□ ين □) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 382/8

(□ ين □) ينظر : أنوار التنزيل : 214/3

وهذا القول مع حسنه خلاف الظاهر (458).

وللطبرسي أقوال أخر بعيدة عن التكلف والتأويل ، منها :

أ- أن يكون الخطاب للنبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وهو شامل للخلق ، فيكون المعنى : إن كنتم في شك فاسألوا ، والدليل على ذلك قوله تعالى في آخر السورة : ( قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ / يونس: 104 ) ، فأعلم الله سبحانه وتعالى أن نبيه ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ليس في شك ، ومثل هذا قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ / الطلاق: من الآية 1 ) ، فقال : ( طلقتم ) والخطاب للنبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، ونسب الطبرسي هذا القول إلى الزجاج (459).

واختاره ابن قتيبة ذاهبا إلى أن القرآن الكريم نزل بمذاهب العرب كلهم ، وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء ويريدون غيره ، ولذلك جاء في مثلهم : ( إياك أعني واسمعي يا جارة ) ، ومثله قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا / الأحزاب: 1 ) ، فالخطاب للنبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والمراد بالوعظ المؤمنون ، يدل ذلك على أنه قال :

( وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا / الأحزاب: 2 ) ، ولم يقل : بما تعمل خبيرا (460).

واختاره أيضا : الواحدي (461)، الطوسي (462)، والزرکشي (463)، والثعالبي (464).

(□□ ين) ينظر : فتح القدير : 473/2

(□□ ين) ينظر : مجمع البيان : 133/5

(□□□ ين) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 209

(□□□ ين) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 508/1

(□□□ ين) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 430/5

(□□□ ين) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 242/2

(□□□ ين) ينظر : الجواهر الحسان : 266/3



2- أن الخطاب لرسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وإن لم يشك ، وعلم الله تعالى أنه غير شك ، ولكن خرج الكلام مخرج التقرير ، كما يقول القائل لعبده : إن كنت عبدي فأطعني ، ولأبيه : إن كنت والدي فتعطف عليّ ، ولولده : إن كنت ابني فبرني ، يريد بذلك المبالغة ، فيكون معنى الآية الكريمة : لو كنت ممن يشك فشككت ( فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ) ، ونقل الطبرسي هذا القول عن الفراء (465).

واختاره الطبري جاعلا نظير الآية قوله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ فُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ / المائدة: 116 ) ، وقد علم جل ثناؤه أن عيسى ( عليه السلام ) لم يقل ذلك ، وهذا من ذلك ، فإن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يكن شاكاً في حقيقة خبر الله تعالى وصحته ، ولكنه تعالى خاطبه خطاب قومه (466) ، واختاره أيضا البغوي (467).

3- وقيل : إن الخطاب للنبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على أن المراد بالشك : الضيق والشدة بما يعانیه من تعنتهم وأذاهم ، أي : إن ضقت ذرعا بما تلقى من أذى قومك ( فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ) ، كيف صبر الأنبياء ( عليهم السلام ) على أذى قومهم فاصبر كذلك (468).

وسبقه إلى هذا القول الكسائي (469) ، واستحسنه الشوكاني (470) ، واستبعده الألوسي (471).

(ين □□) ينظر : مجمع البيان : 133/5 ، وينظر : معاني القرآن : 479/1

(□□□) ينظر : جامع البيان : 218/11

(□□□) ينظر : معالم التنزيل : 368/2

(□□□) مجمع البيان : 133/5

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 191/5

(□□□) ينظر : فتح القدير : 473/2

(□□□) ينظر : روح المعاني : 190/11

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في النص القرآني لم يتطرق إلى تخطئة أحدها .

وذهب الرازي إلى أن القضية الشرطية لا تفيد إلا ترتيب الجواب على الشرط ، أما أن الشرط حاصل أو لا فهو غير مستفاد<sup>(472)</sup>.

وزاد أبو حيان هذا القول بيانا ، إذ أشار إلى أن ( إن ) الشرطية ( ( تقتضي تعليق شيء على شيء ، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه ، بل قد يكون ذلك مستحيل ، كقوله تعالى : ( قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ / الزخرف: 81 ) ، ومستحيل أن يكون لله ولد ، فكذلك هذا مستحيل أن يكون في شك ، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى : ( فَإِنْ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَبْنِعِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ / الأنعام: من الآية 35 ) ، أي : فافعل ، لكن وقوع ( إن ) للتعليق على المستحيل قليل ، وهذه الآية من ذلك ، ولما خفي هذا الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية . ))<sup>(473)</sup>. واستحسنه أيضا أبو السعود<sup>(474)</sup> ، والآلوسي<sup>(475)</sup>.

وأراه أظهر ما قيل في النص القرآني لكن الأمر المشكوك فيه ليس نبوته ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كما ذهب إلى ذلك غير واحد<sup>(476)</sup> ، لأنه إن كان المقصود من أهل الكتاب عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار وغيرهما كما نقلت ذلك الروايات<sup>(477)</sup> ، كان إسلامهم دليلا على صحة نبوته ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وإن كان المقصود غيرهم ممن لم يؤمنوا ، فهذا غير جائز ؛ لأن هؤلاء دفعهم عنادهم إلى تحريف صفة النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في التوراة والإنجيل ، وبذلك لن يعترفوا بنبوته وصفته لمن

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 124

(□□□) البحر المحيط : 191/5

(□□□) ينظر : إرشاد العقل السليم : 175/4

(□□□) ينظر : روح المعاني : 190-189/11

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 124

(□□□) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 508/1 ، معالم التنزيل : 368/2 ، فتح القدير : 473/2

يسألهم ، وإنما المقصود بذلك قصص القرآن ، أي : إن كنت في شك من القصص المنزلة عليك ومن جملتها قصة فرعون وقومه وأخبار بني إسرائيل ( فاسأل الَّذِينَ يَفْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ / يونس: من الآية 94(478).

(( ومن لطيف الإشارة أن الله تعالى لم يذكر في القصص المذكورة في هذه السورة قصة هود وصالح ؛ لعدم تعرض التوراة الموجودة عندهما لقصتهما ، وكذا قصة شعيب وقصة المسيح ؛ لعدم توافق أهل الكتب عليهما ))(479).

وهذا القول لا يستلزم وجود ريب في قلب النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولا تحقق شك منه ، فإن أسلوب الآية الكريمة نوع من الخطاب ، يصح أن يخاطب به من هو على يقين من القول وبينه من الأمر كون المعنى الذي أخبر به المخبر بما تعاضدت عليه الحجج ، فعلى ما بينه الله تعالى حجة وهناك حجة أخرى ، وهي أن أهل الكتب السماوية الموفين لها حق قراءتها يجدون ذلك فيما يقرؤونه من الكتاب ، وهو أمر لا يسع أهل الكتاب أن ينكروه وإنما كانوا ينكرون بشارات النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وبعض ما يختص به الإسلام ، وما غيره من الكتب من الجزئيات(480).

وذهب آخرون إلى أن النص القرآني على ظاهره من وقوع الشك من النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وحاشاه من هذا الأمر .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي تنزيها للأنبياء ( عليهم السلام ) ، وإثباتا لعصمتهم ، قوله تعالى : ( وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ / يوسف: 24 ) .

فقوله : ( وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ) خرج مخرجا واحدا ، ومعلوم أن همّ زليخا متعلق بالقبیح ، والشاهد على ذلك القرآن الكريم ، لقوله تعالى : ( وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا

(□□□) ينظر : أنوار التنزيل : 214/3 ، روح المعاني : 190/11

(□□□) الميزان : 123/10

(□□□) ينظر : الميزان : 123/10

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 382/8 ، فتح القدير : 473/2

عَنْ نَفْسِهِ / يوسف: من الآية 23 ( ، وقوله تعالى : ) وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ / يوسف: ( ، وقوله تعالى : ) الْأَنْ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ / يوسف: من الآية 51 ) ، ويشهد بذلك أيضا إجماع المفسرين على أنها همت بالمعصية والفاحشة (482).

ولثبوت تعلق ههما بالفاحشة تمسك عدد من المفسرين بأن همته ( عليه السلام ) متعلق بالفاحشة أيضا ؛ لأن سياق الهمّين خرج مخرجا واحدا . وهذا الأمر أنكره الطبرسي ؛ لثبوت عصمة الأنبياء ( عليهم السلام ) ، ولأن الأدلة العقلية التي لا يتطرق إليها الشك والاحتمال والمجاز دلت على أن يوسف ( عليه السلام ) لا يجوز أن يفعل القبيح ولا يعزم عليه (483).

وقد أثبت العلماء للهمّ معاني عدة ، منها : العزم على الفعل ، كقوله تعالى : ) إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ / المائدة: من الآية 11 ) ، أي : أرادوا ذلك وعزموا عليه ، فلو حمل ( الهمّ ) في النص القرآني على العزم لكان التأويل فيه أمرا لا بد منه ، وهو ما ذهب إليه الطبرسي بأقوال عدة :

الأول : أن ( الهمّ ) في ظاهر الآية معلق بذاته ( عليه السلام ) وذاتها ، وذلك غير جائز ؛ لأن الذوات لا تتراد ، فلا بد من تقدير أمر محذوف يتعلق العزم به ، وقد أمكن أن يتعلق عزمه ( عليه السلام ) بغير القبيح ويكون متناولا لضربها أو دفعها عن نفسه ، فكان التقدير : ولقد همت بالفاحشة وأرادت ذلك ، وهم يوسف

( عليه السلام ) بضربها ودفعها عن نفسه ، وعلى هذا يكون معنى رؤية البرهان : أن الله تعالى أراه برهانا على أنه إن أقدم على ما هم به أهلكه أهلها أو قتلوه ، أو ادعت عليه المرادة على القبيح لامتناعها منه ، فأخبر الله سبحانه وتعالى أنه صرف عنه السوء والفحشاء ، ويكون التقدير : لولا أن رأى برهان ربه لفعل ذلك ، ويكون جواب لولا محذوفا

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 225/5

(□□□) ينظر : المصدر نفسه : 224/5

يدل عليه قوله : ( وهمّ بها ) ، ولا يجوز أن يكون قوله : ( وهمّ بها ) جواباً لـ ( لولا ) ؛ لأن جوابها لا يتقدم عليها<sup>(484)</sup>.

وقد سبق الطبرسي إلى هذا القول ابن قتيبة<sup>(485)</sup>، وأجازه الشريف المرتضى<sup>(486)</sup>، والشيخ الطوسي<sup>(487)</sup>.

وذهب الرازي إلى أن ( الهمّ ) إن كان بمعنى ( العزم ) فلا بد من تعلقه بمحذوف ، وليس تعلقه ببعض الأمور أولى من تعلقه ببعض إلا لدليل ، وهمّها باتفاق متعلق بالفاحشة ، أما همّه ( عليه السلام ) فقد دلت الآيات على أنه لا يجوز تعلقه بالفاحشة لذلك أمكن أن يتعلق بدفعه إياها<sup>(488)</sup>.

لكن هؤلاء سوى ابن قتيبة لم يشترطوا إضمار جواب ( لولا ) ، بل أجازوا أن يكون جوابها متقدماً عليها ، وهو قوله : ( وهمّ بها )<sup>(489)</sup>.

الثاني : (( أن يحمل الكلام على التقديم والتأخير ، فيكون التقدير : ولقد همت به ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها ، ولما رأى برهان ربه لم يهم بها ، ويجري هذا مجرى قولهم : قد كنت هلكت لولا أني تداركتك ، وقد كنت قتلت لولا أني خلصتك ، والمعنى : لولا تداركي لهلكت ، ولولا تخليصي إياك لقتلت ، وإن كان لم يقع هلاك أو قتل ، ومثله قول الشاعر :

لئن لم أعجل ضربة أو أعجل

فلا يدعني قومي ليوم كريهة

(□□□) ينظر : مجمع البيان : 224/5

(ين□□) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 313

(□□□) ينظر : تنزيه الأنبياء : 75

(□□□) ينظر : التبيين في تفسير القرآن : 121/6

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 59

(□□□) ينظر : تنزيه الأنبياء : 76 ، التبيين في تفسير القرآن : 122/6 ، عصمة الأنبياء : 59

وقال الآخر :

لئن كنت مقتولا ويسلم عامر  
(490) //

فلا يدعني قومي صريخا لحره

ف ( الهمّ ) على هذا القول على معناه الحقيقي ، وإنه ( عليه السلام ) لم يقع منه الهمّ البتّة ؛ لوجود رؤية البرهان .

وهذا القول جار على قاعدة الكوفيين من جواز تقديم جواب لولا عليها<sup>(491)</sup>، ونسب إلى قطرب<sup>(492)</sup>، وأبي عبيدة<sup>(493)</sup>، وأجازه الشريف المرتضى<sup>(494)</sup>، والطوسي<sup>(495)</sup>، وابن الجوزي<sup>(496)</sup>، والرازي<sup>(497)</sup>، والقرطبي<sup>(498)</sup>. وأنكره عدد من النحويين والمفسرين من جانبين<sup>(499)</sup> : أحدهما : أنه لا يجوز تقديم جواب لولا عليها .

الآخر : أن جوابها يكون باللام ، كقوله تعالى : ( فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ، لَلَّيْتُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ / الصافات: 143-144 ) .

أما الاعتراض الأول فمردود ؛ لأن عددا من المفسرين ذهبوا إلى جواز تقديم جواب ( لولا ) مستدلين على ذلك بقوله تعالى : ( وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا إِن كَادَتْ

(□□□) مجمع البيان : 224/5-225

(□□□) ينظر : البحر المحيط : 595/5 ، إرشاد العقل السليم : 66/4 ، روح المعاني : 214/12

(□□□) ينظر : زاد المسير : 206/4

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 166/9 ، الجواهر الحسان : 320/3

(□□□) ينظر : تنزيه الأنبياء : 80

(□□□) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 124/6

(□□□) ينظر : زاد المسير : 206-205/4

(□□□) ينظر : عصمة الأنبياء : 60

(□□□) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 166/9

(□□□) ينظر : جامع البيان : 243-242/12 ، البحر المحيط : 295/5 ، روح المعاني : 214/12

لَتُنْبِئِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ / القصص: 10 ( ، فقوله : ) إِنَّ كَادَتْ لَتُنْبِئِي ( ، إما أن يكون جواب ( لولا ) أو يكون دليلا عليه ، وإذا دار الأمر بين أن يكون جوابها محذوفا وبين أن يكون متقدما عليها ، فلا شك أن التقديم أولى (500) ، فضلا عن أن من أعلام البصرة من أجاز تقديم جواب لولا عليها كأبي زيد الأنصاري ، والمبرد (501) .

أما الاعتراض الآخر ، وهو اقتران الجواب باللام ، فهو غير لازم ، لجواز أن يأتي جواب ( لولا ) - إذا كان بصيغة الماضي - باللام وغير اللام ، فيقال : لولا زيد أكرمتهك ، ولولا زيد لأكرمتهك (502) .

واستحسن النسفي (503) ، وأبو حيان (504) ، والآلوسي (505) ، أن يكون جواب

( لولا ) محذوفا ، ويكون قوله : ( وهم بها ) داخلا في القسم مع قوله تعالى :

( ولقد هممت به ) ، وهو الدليل على الجواب المحذوف .

الثالث : نقل الطبرسي قولا بعيدا عن التكلف والتأويل ، يكون فيه معنى قوله :

( وهم بها ) : اشتهاها ، ومال طبعه إلى ما دعته إليه ، وقد يجوز أن تسمى الشهوة همًا ،

على سبيل التوسع والمجاز ، ولا يقبح في الشهوة ؛ لأنها من فعل الله تعالى ، وإنما يتعلق القبح بالمشتهي (506) .

وسبقه إلى هذا القول النحاس (507) ، واستحسنه الزمخشري ، مشيرا إلى أن المراد

بهمه ( عليه السلام ) : (( أن نفسه مالت إلى المخالطة ونازعت إليها من شهوة الشباب

( □□ ) ينظر : عصمة الأنبياء : 61 ، البحر المحيط : 295/5 ، روح المعاني : 214/12

( □□ ) ينظر : البحر المحيط : 295/5 ، روح المعاني : 214/12

( □□ ) ينظر : البحر المحيط : 295/5 ، روح المعاني : 214/12

( □□ ) ينظر : مدارك التنزيل : 184/2

( □□ ) ينظر : البحر المحيط : 295/5

( □□ ) ينظر : روح المعاني : 214/12

( □□ ) ينظر : مجمع البيان : 225/5

( □□ ) ينظر : إعراب القرآن : 134/2

وقرّمه ميلا يشبه الهمّ به والقصد إليه ، وكما تقتضيه صورة تلك الحال التي تكاد تذهب بالعقول والعزائم وهو يكسر ما به ويرده بالنظر في برهان الله المأخوذ على المكلفين من وجوب اجتناب المحارم ، ولو لم يكن ذلك الميل الشديد المسمى هما لشدته لما كان صاحبه ممدوحا عند الله بالامتناع ((508).

واختاره البيضاوي ، مشيرا إلى أن ميل الطبع ومنازعة الشهوة خارج الاختيار وبذلك لا يدخل تحت التكليف (509).

واستحسنه النسفي (510)، واستدل عليه أبو السعود بما سبق من آيات استعصامه المنبئة عن كمال كراهيته له ، ونفرته عنه ، وإنما عبر عنه ب( الهم ) لمجرد وقوعه في صحبة همها بالذكر بطريق المشاكلة ، لا لشبهه به ، ثم إن الآية أشارت إلى تباين الهمّين ، فهمّها صدر بما يقرر وجوده من التوكيد القسمي ، وعقب الثاني بما يعقبه أثره قوله عز وجل : ( لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ) (511).

وشبه الألوسي همّه ( عليه السلام ) بظمّ الصائم في اليوم الحار إلى الماء البارد ، ومثل هذا لا يكاد يدخل تحت التكليف (512).

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في توجيه النص القرآني عقائديا أنكر على عدد من المفسرين ما رووه وتمسكوا به من صدور المعصية من يوسف ( عليه السلام ) (513).

(□□) ين : الكشاف : 456/2

(□□) ين : ينظر : أنوار التنزيل : 282/3

(□□) ين : ينظر : مدارك التنزيل : 184/2

(□□) ين : ينظر : روح المعاني : 213/12

(□□) ين : ينظر : المصدر نفسه : 213/12

(□□) ين : ينظر : مجمع البيان : 225/5 ، وينظر الروايات : جامع البيان : 240/12 ، معاني القرآن - النحاس

: 412-411/3 ، معالم التنزيل : 418/2 ، الدر المنثور : 522-521/4



ومن المفسرين الذين تمسكوا بوقوع المعصية من يوسف ( عليه السلام ) : الطبري الذي اكتفى بأن هذا القول مروى عن السلف ولا يجوز مخالفتهم<sup>(514)</sup>، وتابعه في ذلك البغوي<sup>(515)</sup>.

وأنكره الطبرسي مستدلاً على خلافه بما ورد في التنزيل من تنزيه يوسف ( عليه السلام ) ، ومن ذلك قوله تعالى : ( كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ / يوسف : من الآية 24 ) ، وقوله تعالى : ( ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ) / يوسف : 52 ) ، وقوله تعالى : ( قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ / يوسف : من الآية 51 ) ، وقوله تعالى : ( يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ / يوسف : 29 ) .

وذهب أبو حيان إلى أن ما نسبوه إلى يوسف ( عليه السلام ) لا يجوز نسبته حتى إلى آحاد الفساق<sup>(516)</sup>.

وبعد هذا التعليل النحوي والعقائدي الذي ذكره الطبرسي لنصوص القرآن يظهر لنا - كما في الفصل الأول - محافظته على قواعد البصريين والاحترام الكامل لها ، وإخضاع النصوص القرآنية لها لتتفق وإياها ، من خلال اجتلاب ألفاظ لا يقتضيها المعنى ، أو القول بزيادتها ، أو غيرها من الأساليب .

وقد انصب اهتمامه في التعليل على المسائل النحوية الخلافية بين البصريين والكوفيين ، كوقوع الجملة الماضية حالاً ، وعمل أفعال التفضيل ، وباب الاشتغال وغيرها .

(□□) ينظر : جامع البيان : 240/12

(□□) ينظر : معالم التنزيل : 418/2

(□□) ينظر : البحر المحيط : 295/5

